



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات  
«ملف»

## نايف حواتمه

### قضايا وحوارات فكرية وسياسية

مع: دنيا الوطن (فلسطين) - «القدس» المقدسية  
«الغد» الأردنية - «الشروق» التونسية  
«اليوم السابع» و«الإذاعة والتلفزيون» المصريتين  
«سبوتنيك» (موسكو) و«الحرية» الفلسطينية

سلسلة «كراسات ملف»

العدد السابع عشر - كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨



**نايف حواتمه**  
**قضايا وحوارات فكرية وسياسية**



## المحتويات

- ٧ ..... هذا الكراس
- ٩ ..... حوامة لـ «دنيا الوطن» - فلسطين
- ٢٣ ..... في حوار مع «اليوم السابع» المصرية
- ٣٣ ..... مع «الشروق» التونسية
- ٤١ ..... إلى مجلة «الإذاعة والتلفزيون» المصرية
- ٤٧ ..... نايف حواتمه يتحدث لـ «القدس» المقدسية و«الغد» الأردنية ...
- ٥٧ ..... مئوية وعد بلفور . . نكبة واحتلال ومقاومة .....
- ٧١ ..... مئوية ثورة أكتوبر - سبوتنيك - موسكو .....



## هذا الكراس

■ يفتتح «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف) عامه الجديد ٢٠١٨ بإصدار «الكراس» السابع عشر، وقد حمل بين دفتيه سلسلة من المقالات الفكرية والمقابلات السياسية مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة.

تتوزع عناوين هذا «الكراس» بين العديد من المواضيع، والعديد من الملفات الساخنة، إن على المستوى الدولي، أو على المستوى الإقليمي والعربي والفلسطيني.

• فهو يتناول في إحدى مقالاته «منوية وعد بلفور» وما تمثله رحلة المنة عام الفلسطينية، من نضالات وتضحيات، وكوارث ونكبات، وانتصارات ومقاومة وانتفاضات بمراجعة نقدية، تبلور في كل محطة أدواتها الكفاحية، وأهدافها النضالية، الأنية والمرحلية، لتواصل التقدم نحو الهدف الأسمى، ممثلاً في الحرية، والإستقلال، والسيادة، وإجهاض المشروع الصهيوني، وتفكيك منظوماته القانونية والأمنية والأيدولوجية لتنعم المنطقة العربية أخيراً بسلام دائم، تتوفر فيه الحقوق الوطنية والقومية المشروعة للشعب الفلسطيني، فوق أرض وطنه، فلسطين.

• كما يتناول في مقالة مطولة أخرى، تجربة ثورة أوكتوبر العظمى في منويتها، مستعيداً ما حققته هذه الثورة في عالم الفكر والسياسة وبناء الحضارة الإنسانية، وعوامل انهيار تجربة الاتحاد السوفييتي دون تجاوز لغة النقد الموضوعية، الصريحة والواضحة، للنواقص والثغرات التي أودت بالتجربة إلى الإنهيار، مؤسسة لمراحل نضالية جديدة، على طريق جديد نحو اشتراكية القرن الواحد والعشرين، وفق مبدأ «اشتراكية الديمقراطية» و«ديمقراطية الاشتراكية»، باعتبارها الحل الإنساني للقضاء على كوارث الرأسمالية وسياساتها التدميرية للحضارة الإنسانية.

• أما المقابلات والحوارات، والتي تتراوح زمنياً بين ٢٠١٧/١١/٥، و٢٠١٧/١١/١٩، فقد طرقت الأبواب الموصدة، وفتحتها على مصراعها، في تسليط الضوء على معظم الملفات الفلسطينية الساخنة، من الإنقسام الى المصالحة، الى المفاوضات العثية، الى إعادة بناء المؤسسات الوطنية بعملية ديمقراطية عبر صندوق الإقتراع، وفق مبدأ الشراكة الوطنية ونظام التمثيل النسبي؛ الى العودة الى البرنامج الوطني، الموحد والموحد، بديلاً لمشروع أوصلو وكل المشاريع الأخرى التي أثبتت الوقائع فشلها في توفير الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والقومية المشروعة لشعب فلسطين.

وفي خطوة جديدة، يسلط الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الضوء على التطورات البنوية للسلطة الفلسطينية وتحولها من بيروقراطية عليا، الى حالة طبقية، ذات مصالح فنوية، بالتزاوج مع بعض فئات رجال المال والأعمال، ومشيراً في الوقت نفسه، الى الإنزياحات السياسية لقيادة السلطة الفلسطينية الرسمية، التي بدأت تبعداها عن المزاج الوطني العام في الحالة الفلسطينية، الأمر الذي يحاول أن يفسر إصرارها على تجاوز مبادئ الشراكة الوطنية، وإصرارها على تعطيل قرارات الإجماع الوطني، وطى صفحة أوصلو، والانتقال الى رحاب الوحدة الوطنية برنامجياً، وتنظيمياً وسياسياً على الأرض، في الميدان.

•••

إن نظرة الى ما جاء في هذا «الكراس» من قضايا ومقابلات، تؤكد أنه يشكل وحدة متكاملة، في الرؤية السياسية، من شأنها أن تشكل مصدراً غنياً، للمتابعين والمهتمين والباحثين، وعموم أبناء الحالة الوطنية الفلسطينية ■

مركز «ملف»



## حواتمة لـ «دنيا الوطن» : القيادة السلطوية بنت لنفسها مصالح فنوية وسنلجأ للشارع أمام أي فشل للضغط على الطرفين

حاورته : أمنية أبو الخير  
سكرتير التحرير

دعا الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، لإنهاء كافة أزمات الشعب الفلسطيني، وتطبيق كافة استحقاقات المصالحة، مبيناً أنه ليس مسموحاً للمصالحة أن تفشل.

وأضاف في حوار مطول مع «دنيا الوطن» :

لايبدل أن يعلم الجميع أنه لا يبيل للمصالحة سوى المصالحة، نحن في القاهرة في ٢١/تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، سنقدم العديد من الآراء والمشاريع والبرامج، ونقترح العديد من الخطوات لندفع بالمصالحة إلى الأمام. وأمام أي فشل، سوف نلجأ الى الشارع، من خلاله نضغط على الطرفين معاً فتح وحماس، ما فعلناه خلال أكثر من عشر سنوات، باعتبار الضغط الجماهيري هو سلاحنا الفعال والمؤثر.

وحول النقاش عن سلاح المقاومة، أوضح نحن شعب تحت الاحتلال نتعرض للعدوان الدائم ونهب وسلب الأرض، وبالتالي من حقنا ان نقاوم الاحتلال والعدوان والظلم الواقع على شعبنا. وسلاحنا ليس سلاحاً ضد السلطة الفلسطينية بل للدفاع عن شعبنا وعن أمنه وكرامته الوطنية، مضيفاً: لا تعارض

بين بندقية الأمن الداخلي والمقاومة، لذا يمكن حل المسألة ببساطة من خلال جبهة مقاومة وغرفة عمليات مشتركة، للأجندة العسكرية لفصائل المقاومة، تكون لها مرجعية سياسية تكون هي صاحبة القرار بالشأن العسكري والقتال ضد الاحتلال.

وعن الموقف من الصراع الإقليمي، قال: نحن على مساحة عمر الثورة والمقاومة قدمنا رداً وبديلاً عن هزيمة حزيران ٦٧ حتى يومنا... نحن رواد الوحدة الوطنية في ائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية ضد المحاور الفلسطينية- الفلسطينية، وضد انغماس الحالة الفلسطينية في سياسة المحاور العربية أو الإقليمية أو الدولية، لأن هذا يلحق الضرر بقضيتنا الوطنية، ويفتح الباب لتدخلات قد تؤدي الى احداث انقسامات في صفوفنا الفلسطينية. وفيما يلي الحوار كاملاً :

■ سياسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس السياسية الخارجية .. هل أنتم متوافقون معها؟ وما مدى رضاكم عنها؟

■ ■ نحن حركة تحرر وطني لشعب تحت الإحتلال، ننبنى سياسة خارجية تقوم على مبادئ واضحة وصریحة تدعو إلى عدم الإنخراط في أية محاور عربية أو إقليمية أو دولية، حتى لا يلحق ذلك الضرر بمصالح شعبنا في معركته للخلاص من الإحتلال والإستيطان. نحن شعب صغير، في مواجهة قوة عاتية، نحتاج أن يكون العالم كله معنا وإلى جانبنا، وضد السياسات الإسرائيلية العدوانية العنصرية والتوسعية الاستعمارية. لذلك نتحاشى على الدوام أية سياسات تزعج بقضية شعبنا في معارك المحاور الإقليمية والعربية والدولية، لما يلحق بنا الضرر ولا يعود علينا بأية فائدة. نحن ندرك مدى الضرر الذي ألحقته قضية الإلتحاق بالمحاور، خاصة بما يتعلق بقضية الإنقسام، فقد عمقت التدخلات الخارجية الإنقسام بين حركتي فتح وحماس، ما أطل في عمر الإنقسام أكثر من عشر

سنوات عجاف وأجهض العديد من المبادرات الوطنية لإنهائه، ومنها العديد من المبادرات التي أطلقناها في الجبهة الديمقراطية، إما وحدنا، أو بالتشارك مع قوى فلسطينية أخرى.

أما ما يتعلق بموقفنا من المؤسسات الدولية، في إطار سياساتنا الخارجية، فنحن ندعو لتكريس سياستنا القائمة على عدم الإنغماس في المحاور، لصالح هجوم دبلوماسي وسياسي لنزع الشرعية عن الإحتلال وعزل الكيان الإسرائيلي، بما في ذلك اللجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة بعضوية كاملة لدولة فلسطين في المنظمة الدولية، ودعوة مجلس الأمن لعقد مؤتمر دولي بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بديلاً عن سياسة الانفراد الأمريكي. ٢٥ عاماً لمفاوضات ثنائية من فشل إلى فشل. وبما يكفل لشعبنا قيام دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران ٦٧ وضمان حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، كما ندعو لتحرك سياسي ودبلوماسي لتأمين الحماية الدولية لشعبنا وأرضنا ضد الإحتلال والإستيطان، وإحالة ملفات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قادة الإحتلال الإسرائيلي إلى محكمة الجنايات الدولية. هذه هي السياسة الخارجية التي ندعو لها على الدوام في صفوف الشعب ودول وشعوب العالم، وفي اللجنة التنفيذية، وفي المحافل الوطنية، القيادة الرسمية السلطوية الفلسطينية لإتباعها.

وعليه؛ نتفق مع سياسة الأخ أبو مازن بما يتقاطع مع السياسة الخارجية التي ذكرنا، ونختلف مع سياسته في أوصلو وزرع الأوهام على سياسة الانفراد الأمريكي، و ضد المفاوضات الجارية منذ ٢٥ عاماً بدون مرجعية قرارات ورعاية الشرعية الدولية، بدون الوقف الكامل للاستيطان، وبدون تنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير بوقف التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال، وتعطيل

الذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية، وفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي.

■ **برأيكم لم تصر السلطة الفلسطينية على السير بنهج أوسلو .. رغم أن إسرائيل لا تنفذ أي بند من استحقاقاتها؟**

■ ■ **نتفق معكم على أن إسرائيل لا تنفذ أي بند من إستحقاقاتها، بل نضيف أن الإحتلال لا يتوقف عن إنتهاك إتفاق أوسلو وبيروتكولاته، وتجريد السلطة الفلسطينية من العديد من صلاحياتها، وكأن الإدارة المدنية للإحتلال، أصبحت هي الحكومة الفعلية التي تحكم الضفة الفلسطينية، وقد أوكلت إلى حكومة السلطة الفلسطينية بعض المهام الأخرى، كالتعليم والصحة وغيرها. دوماً تحت سقف الإحتلال وضمن إجراءاته، وحدود المساحة التي يسمح بها لإدارات السلطة الفلسطينية وأجهزتها بالتحرك.**

أبو مازن يعلن في الأمم المتحدة «أن السلطة بلا سلطة والاحتلال بلا كلفة»  
أما لماذا تصر السلطة الفلسطينية على السير بنهج أوسلو، كما ورد في سؤالكم، فإننا نعتقد أن للأمر أكثر من تفسير، تشكل كلها الصورة الحقيقية لواقع السلطة وواقع القيادة الرسمية السلطوية الفلسطينية، وتشرح واقع إستراتيجيتها السياسية وخلفيتها.

السلطة رسمت لنفسها خياراً وحيداً للحل، يقوم على المفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة الأميركية. وكل ممارسات السلطة وإجراءاتها تؤكد ذلك باللموس، وهي مازالت تراهن على «حل الدولتين» كما ترسمه الولايات المتحدة (وليس كما رسمته قرارات الأمم المتحدة)، وكما رسمه مؤخراً بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة أقصى اليمين الإسرائيلي، في محاضراته الشهيرة في معهد الأبحاث في لندن «تشنهايم هاوس» بعد احتفاله

بمئوية وعد بلفور في ١ نوفمبر ٢٠١٧ مع تريزا ماي في لندن، حين ادعى أن الفلسطينيين لا يملكون القدرة على بناء دولة مستقلة. الأمر الذي يقتضي، وفقاً لإدعاءاته، أن تبقى قوات الإحتلال مسيطرة على معابر «الدولة الفلسطينية» البرية والجوية والبحرية، وأن تبقى مسيطرة على أجواء «الدولة» ومياها الإقليمية وأن يبقى الأمن العام في المنطقة ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط تحت السيطرة الإسرائيلية، أي بتعبير آخر، لا دولة فلسطينية مستقلة على حدود ٤ حزيران ٦٧ وعاصمتها القدس كما جاء بقرار الأمم المتحدة ٦٧/١٩ نوفمبر ٢٠١٢، ولا عودة للاجئين. فضلاً عن أن نتياهو يعطل المفاوضات، ويستمر في توسيع مشاريعه الإستيطانية لعزل القدس عن الضفة، وإغراق الضفة بحوالي مليون مستوطن، لفرض أمر واقع على شعبنا، وإغلاق الطريق أمامه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وضمان حق العودة للاجئين.

**بصراحة نقول إن القيادة الرسمية السلطوية، بنت لنفسها مصالح وامتيازات فئوية وطبقية، بالتعاون والتزواج مع بعض رجال المال والأعمال، بدأت تتفصل في رؤيتها السياسية عن المزاج السياسي العام للحالة الفلسطينية في الشارع وفي صفوف القوى الوطنية والديمقراطية الفلسطينية. تحرص على أن تبقى في إطار المعادلة السياسية الإقليمية كما ترسمها الولايات المتحدة، لذلك تتبنى المشروع الأميركي للمفاوضات، رغم أن هذا المشروع بات مكشوفاً ولا يستجيب لحقوقنا الوطنية، بل يندرج في إطار حل إقليمي يقوم على مشاريع بديلة للمشروع الوطني الفلسطيني (إدارة ذاتية موسعة للسكان دون سيادة على الأرض، وتبقى السيطرة على الأرض للإحتلال، كونفدرالية بين دولة هي الأردن، وبين السكان الفلسطينيين، وليس بين دولتين، لأن المشروع الأميركي الإسرائيلي ينسف أساس الدولة الفلسطينية المستقلة.**

وعلى هذا الأساس تتصرف القيادة الرسمية السلطوية الفلسطينية، وتتجاوز

ما كنا قد توافقنا عليه في وثيقة الوفاق الوطني (٢٠٠٦)، وفي المجلس المركزي (٢٠١٥/٣/٥) بما في ذلك وقف التنسيق الأمني مع الإحتلال ومقاطعة الإقتصاد الإسرائيلي، وإستئناف الإنتفاضة والمقاومة الشعبية وحمايتها وتحويلها إلى عصيان وطني شامل، وتدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومحكمة الجنايات الدولية كما أوضحنا لكم في السؤال السابق. نحن نرى أن المزيد من الضغط الشعبي هو الكفيل بإخراج القيادة الرسمية السلطوية من مربعها، لتنتقل إلى المربع الوطني البديل، ومربع البرنامج الوطني الموحد، (المقاومة في الميدان، وتدويل القضية والحقوق). وبالتأكيد شكلت تجربة إنتفاضة القدس دفاعاً عن عاصمة الدولة الفلسطينية وعن الأقصى، نموذجاً، يؤكد إمكانية الضغط على السلطة لتتبنى مواقف الحركة الشعبية، حين نزلت القيادة الرسمية عند المطلب الشعبي في بيان اللجنة التنفيذية في م.ت.ف في ٧/٢١ و ٢٠١٧/٨/١٢، حين أعلنت وقف التنسيق الأمني، والتمهيد لإجراءات إضافية في حال تطورت الأمور.

■ ما رأيكم بقطع الاتصالات مع إسرائيل ثم خروج البعض ليقول إن التنسيق

الأمني قد عاد من جديد؟

■ ■ هذا من شأنه أن يشكل خرقاً فاضحاً لقرارات المجلس المركزي (٢٠١٥/٣/٥) وقرارات اللجنة التنفيذية في ٧/٢١ و ٢٠١٧/٨/١٢، وهذا نهج إعتدنا عليه من قبل القيادة الرسمية السلطوية الفلسطينية التي تلجأ إلى مواقف عنلنية، تحاول من خلالها أن تمتص غضب الشارع وثورته، وفي الوقت نفسه، تمارس سياسة من تحت الطاولة، تلتزم بها الإتفاقات مع الإحتلال، وترسل بذلك رسائل إلى الولايات المتحدة، وبعض العواصم العربية والإقليمية أنها تلتزم المشروع الأميركي، والحل الإقليمي.

هذه اللعبة لا يمكن أن تستمر طويلاً فالتناقض اليومي بين مصالح شعبنا والإحتلال يتزايد يوماً بعد يوم، ولا بد أننا مقبلون على انفجارات شعبية كالتى شهدناها في القدس، الأمر الذي سيعيد وضع القيادة السلطوية الرسمية أمام خيار صعب، ستضطر معه للإستجابة لإرادة الشعب وقواه السياسية الوطنية والديمقراطية كما إستجابت أثناء إنتفاضة القدس، وفي إجتماع المجلس المركزي (٢٠١٥)، وإجتماعي اللجنة التنفيذية في ٢١/٧/ و ١٤/٨/٢٠١٧.

### ■ ما مستقبل عملية السلام في وجود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟

■ ■ لا يصح الحديث عن عملية سلام. فنحن لسنا في حالة حرب بين دولتين، نحن شعب تحت العدوان، تحت الإحتلال، يناضل من أجل حريته وإستقلاله وحق العودة للاجئين من أبنائه. لذلك إن أي عملية تفاوضية قادمة، يجب أن يكون هدفها الإلتحاف الإسرائيلي، وتفكيك الإستيطان، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وهذا لا يكون إلا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي إعترفت لشعبنا بحقوقه الوطنية والمشروعة وغير القابلة للتصرف. كل المبادرات الأميركية، تحت مسمى مزيف «عملية السلام» لم تعترف لشعبنا بهذه الحقوق، ووضعت المصالح الإسرائيلية كأساس للحل، بما في ذلك نهب الأرض بإسم الإستيطان، وضم القدس، والإستيلاء على المنطقة (ج) [٦٠٪ من مساحة الضفة] وبقاء جيش الإحتلال عند الحدود الأردنية الفلسطينية، والسيطرة على الأجواء الفلسطينية وعلى مياها الإقليمية. وهذا لا يوفر أي أساس للسلام، بل يؤسس للمزيد من العدوان، ويشرع للإحتلال واستعمار الاستيطان، ويشطب الحقوق الوطنية لشعبنا.

في وجود الرئيس ترامب لا تبدو الأمور أفضل بل أسوأ. إذ هو يدعو لمفاوضات بلا مشروع مسبق، مفتوحة على المجهول، موضوعاً، وزماناً، وبلا

شروط مسبقة من الجانب الفلسطيني، مقابل حوالي ١٣ شرطاً إسرائيلياً يلزم الجانب الفلسطيني وهي الشروط التي حملها المبعوث الأميركي جيسون غرينبلات إلى الأخ أبو مازن في جولاته في المنطقة.

ترامب يدعو لحل إقليمي يسير على مسارين: الأول تطبيع عربي - إسرائيلي. هذا بلفور آخر، ينهي الصراع بين العرب «إسرائيل»، ومفاوضات إسرائيلية - فلسطينية مفتوحة على الزمن، وبشروط إسرائيلية مسبقة وفي ظل تواصل الإستيخان، وإجراءات ضم القدس. هذا الحل هو أسوأ بكثير من «حل الدولتين»، وشديد الغموض، ولا يوفر لشعبنا كياناً مستقلاً، بل مجرد إدارة ذاتية للسكان، في مشاريع إقليمية - عربية - إسرائيلية، لا تلتزم مكاناً لدولتنا المستقلة كاملة السيادة، بالقدس عاصمتها، على حدود ٤ حيزران، ولا نلحظ حق العودة لأبناء شعبنا اللاجئين. لذلك دعوتنا الدائمة لوقف الرهان وزرع الأوهام على الحل الأميركي، والعودة إلى البرنامج الوطني الموحد، ووثائق وقرارات الإجماع الوطني (وثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦/ قرارات المجلس المركزي ٢٠١٥/٣/٥ قرارات اللجنة التنفيذية في بياناتها في ٧/٢١ و ٢٠١٧/٨/١٢)

■ حل الدولتين .. رغم أنه أقل الحلول المطروحة .. هل ترى أنه في ظل الحكومة اليمنية الإسرائيلية سيطبق خلال الخمس سنوات المقبلة؟

■ ■ نحن على ثقة أن حكومة أقصى اليمين لا تريد لا حل الدولتين، ولا حل الدولة الواحدة لكل مواطنيها من البحر إلى النهر، ولا غيره من الحلول، بل تريد حل دولة إسرائيل الكبرى على كامل أرض فلسطين بدون المواطنة لشعبنا الفلسطيني، الحل الذي طرحه نتتياهو، أي ما يسمى بالحل الإقتصادي [إدارة ذاتية موسعة للسكان مع بعض المشاريع والتسهيلات الإقتصادية الإستهلاكية وبما يبقى هذه الإدارة مرتبطة بالإحتلال أمنياً وإقتصادياً] أو الحل الذي طرحه



المبعوث الأميركي الجديد جاريد كوشنير على أبو مازن، أي الحل الفدرالي مع الأردن، بحيث يعود ما يتبقى من الضفة إلى الإدارة الأردنية وتعود غزة إلى الإدارة المصرية، وتشطب الهوية الوطنية الفلسطينية ويتحول الشعب الفلسطيني إلى مجموعات سكانية متفرقة.

## ■ موقفكم من إمكانية نزع سلاح المقاومة .. وهل سيتم طرح هذا الملف على طاولة المصالحة؟

■ ■ سلاح المقاومة مسألة سياسية. نحن شعب تحت الإحتلال نتعرض للعدوان الدائم ونهب وسلب الأرض، وبالتالي من حقنا أن نقاوم الإحتلال والعدوان والظلم الواقع على شعبنا. وسلاحنا ليس سلاحاً ضد السلطة الفلسطينية بل للدفاع عن شعبنا وعن أمنه وكرامته الوطنية، وكنا في مقدمة من أكد أن سلاح المقاومة سلاح مقدس، لا يمس، ولا يجوز طرحه كشرط لإنهاء الإنقسام. الوضع في غزة يختلف عن الوضع في الضفة. غزة بحاجة لأن تدافع عن نفسها، ولا يمكن تجريد القطاع من سلاحه.

إذا ما طرح هذا الملف على طاولة المصالحة، سنكون واضحين، ونرفض مسألة سحب سلاح المقاومة. بل سنعتبر طرح هذه القضية محاولة لإجهاض جهود المصالحة. لا تعارض بين بندقية للأمن الداخلي، تكون بيد السلطة لتدبير شؤون الناس، وبين سلاح المقاومة. يمكن حل المسألة ببساطة من خلال جبهة وغرفة عمليات مشتركة، للأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة، تكون لها مرجعية سياسية تكون هي صاحبة القرار بالشأن العسكري والقتال ضد الإحتلال. نؤكد أن المسألة سياسية فإذا كنا نؤمن بحقنا في المقاومة، فعلينا أن نتمسك بالسلاح. وهذا هو خيارنا ولن نتخلى عنه. هذا ما أكدناه في بياناتنا وهذا ما أكدته كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية في

قطاع غزة.

## ■ هل سينتج عن تفاهات القاهرة برامج سياسية لتسير عليها منظمة التحرير الفلسطينية؟

■ ■ **كنا نفضل أن يعقد لقاء القاهرة في ٢١/١١/٢٠١٧ على مستوى لجنة تفعيل م.ت.ف وتطويرها، وتضم رئيس اللجنة التنفيذية وأعضاءها والأمناء العاملين (١٣ فصيلاً) ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وشخصيات مستقلة، لكن الدعوة كما هو واضح جرى ترتيبها خارج هذا السياق، من خلال إصرار أبو مازن على أن تكون محصورة بالفصائل، وبدون مشاركته، وهذا ليس مستوى قيادياً أول بيده القرار السياسي والتنفيذي، ولا نعتقد أن بإمكانه أن يعالج القضايا السياسية الكبرى لذلك نرى أن تفاهات القاهرة (٢٠١٧/١٠/١٢) وبالصيغة الملتبسة التي ظهرت فيها، وبالمستويات القيادية التي أنتجتها، كما نرى أن لقاء القاهرة في ٢١/١١/٢٠١٧، لن يشكل معاً الإطار المؤهل لبلورة برامج لتسير عليها م.ت.ف لأن القرار في هذا الأمر ليس بيد وفد فتح بل بيد الأخ أبو مازن. وغيابه عن الاجتماعات، بدعوى أنه رئيس وليس طرفاً، من شأنه أن يبقي النقاش يدور تحت سقف القضايا المعنية بتطبيق إتفاق إنهاء الإنقسام في جوانبه الإدارية والاجتماعية وغيرها. هناك قضايا كبرى تحتاج إلى علاج، وبدونها سنبقى نراوح في مكاننا، في ظل السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، والقضايا هي البرنامج السياسي البديل لبرنامج أوسلو، تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون معنية بتنظيم الانتخابات الشاملة الرئاسية والبرلمانية الموحدة في الوطن والشتات: إنتخاب مجلس وطني جديد جامع لكل الأطراف في الداخل والخارج، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل عملاً بالإجماع الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٣ في القاهرة وفي أيار/مايو ٢٠١٣ في عمان ورام الله وبموافقة اللجنة التنفيذية ورئيسها عليه، ووفق مخرجات إجتماع بيروت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧. هذا من شأنه أن**

يعزز الوضع الفلسطيني، وأن ينهي الإنقسام، وأن يقطع الطريق على كل أشكال الإنقسام ومحاولاته، ويفتح الباب للشراكة الوطنية على أسس برنامجية وفي إطار من العلاقات الديمقراطية الواضحة.

### ■ لو فشلت لا قدر الله.. المصالحة هل من بدائل أخرى؟

■ ليس مسموحاً للمصالحة أن تفشل. لا بديل للمصالحة سوى المصالحة. نحن في القاهرة في ٢١/١١/٢٠١٧، سنقدم العديد من الآراء والمشاريع والبرامج، ونقترح العديد من الخطوات لندفع بالمصالحة إلى الأمام. وأمام أي فشل، سوف نلجأ إلى الشارع، من خلاله نضغط على الطرفين معاً، فتح وحماس، كما فعلنا خلال أكثر من عشر سنوات، بإعتبار الضغط الجماهيري هو سلاحنا الفعال والمؤثر.

كما نرى أن على الأخوة في القاهرة أن يمارسوا «الضغط الأخوي» على الطرفين لإزالة العوائق والعقبات التي يمكن أن تصادف إنهاء الإنقسام. فالمصالحة مصلحة فلسطينية وقومية عربية، والإنقسام يلحق الضرر بالقضية الفلسطينية وبالجزء المصري، لذلك من مصلحة أشقائنا في القاهرة أن يكونوا معنا، خطوة خطوة لإنهاء الإنقسام وإستعادة المصالحة على أسس برنامجية وطنية شاملة: حكومة وحدة وطنية شاملة، انتخابات برلمانية شاملة في الوطن والشتات.

### ■ موقفكم من صراعات وتحالفات المنطقة؟

■ نحن على مساحة عمر الثورة والمقاومة قدمنا رداً وبديلاً عن هزيمة حزيران ٦٧ حتى يومنا. نحن رواد الوحدة الوطنية في ائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية ضد المحاور الفلسطينية - الفلسطينية، وضد إنغماس الحالة الفلسطينية في سياسة المحاور العربية أو الإقليمية أو الدولية، لأن هذا يلحق الضرر بقضيتنا الوطنية، ويفتح الباب لتدخلات قد تؤدي إلى إحداث إنقسامات

في صفوفنا الفلسطينية. وكما أسلفت لقد عانينا كثيراً، أثناء فترة الانقسام، من التدخلات الإسرائيلية والعربية والإقليمية الشرقأوسطية في الشأن الفلسطيني. ما ألقى التشويه الكبير بصورة القضية الفلسطينية وكاد أن ينزع عنها صفتها كقضية شعب يعيش مرحلة التحرر الوطني، ويخوض نضالاً مشروعاً للخلاص من الإحتلال والإستعمار الإستيطني، والفوز بحقوقه الوطنية المشروعة.

نحن في الجبهة الديمقراطية حركة وطنية يسارية ديمقراطية نقيم علاقات تضامنية مع كل القوى المؤيدة لحقوق شعبنا، عربياً وإقليمياً، ودولياً، على الصعيد الشعبي والرسمي، لا على قاعدة التمحور بل على قاعدة تأييد حقوقنا المشروعة، كما رسمناها نحن، وإحترام قرارنا، بما يخدم قضيتنا وحقوقنا الوطنية وصرعنا ضد الإحتلال والإستييطان، وكنا وحتى يومنا وقادم الزمن على الدوام في مقدمة القوى المعارضة على سياسة التمحور، لأنها سياسة تشق الصف الوطني وتضعف صمود شعبنا، والمحورة الفلسطينية والإقليمية والدولية بين فريقين الانقسام انتجت الضياع والفشل. عشر سنوات انقسام مدمر مصالح فئوية ولتجاوز الانقسام على فريقيه الاعتذار لشعبنا الفلسطيني ولكل مكوناته وتياراته، والتوقف عن نبش وزرع وعرقلة وتعطيل اتفاقات المصالحة ووقف الحملات المتبادلة الجارية بعد اتفاق ٢٠١٧/١٠/١٢ في القاهرة. نحن نعتبر عدونا الأول إسرائيل، المتحالفة مع الولايات المتحدة، وعلى هذه القاعدة نبني مواقفنا وعلاقاتنا العربية والإقليمية والدولية، على الصعيدين الشعبي والرسمي.

### ■ هل أنتم مع هدنة طويلة الأجل مع إسرائيل؟

■ ■ لسنا طلاب حرب، بل نحن شعب يناضل لأجل حريته. وكل القتال الذي خضناه، منذ أن انطلقت الثورة، كان قتالاً للدفاع عن أرضنا وحرية شعبنا ضد الإحتلال والعدوان الإستيطني. وكل المعارك التي خضناها في الضفة،

والقدس، وحتى داخل الـ٤٨، وفي الجولان، والأغوار، وجنوب لبنان والمخيمات، كانت في إطار الدفاع عن حقوقنا الوطنية وضد الإحتلال والعدوان. نحن بنظر القانون الدولي نعيش في ظل عدوان إسرائيلي يومي، يمارس على شعبنا بأشكال مختلفة: القتل، الإعتقال، نسف البيوت، مصادرة الأراضي، تهويد القدس، وتدمير الإقتصاد الوطني، سرقة مياها الجوفية، فرض الحصار على القطاع، تقطيع أوصال الضفة بالحواجز والسواتر ... هذه كلها أعمال عدوانية حربية ضد شعبنا.

إذا كان المقصود الهدنة في قطاع غزة، فهذا أمر متروك للظرف السياسي، ومتروك لقرار الإجماع الوطني الفلسطيني، فنحن جزء لا يتجزأ من المقاومة الجماعية في القطاع من خلال جناحنا العسكري كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية. ونؤكد في هذا السياق على ضرورة تشكيل غرفة عمليات مشتركة للقطاع، تضم الأجنحة العسكرية للفصائل في جبهة مقاومة متحدة، وذات مرجعية سياسية تكون هي المعنية بقرار الهدنة، أو القتال، أو التهدئة، أو التصعيد. ويكون القرار جماعياً.

أما في الضفة فإننا نعتبر أن حقنا في مقاومة الإستيطان الاستعماري التوسعي، معركة وطنية شعبية مفتوحة، ومعركة المطالبة بإطلاق سراح الأسرى معركة مفتوحة، ومعركة إستعادة جثامين الشهداء معركة مفتوحة. لذلك دعونا نفصل بين هدنة غزة، التي من المفترض أن تضمن وقف العدوان والحصار الإسرائيلي على القطاع، وبدون خروقات إسرائيلية غادرة، وبين حق شعبنا في الضفة والقدس، في مقاومة الإحتلال والإستيطان، في إطار الدفاع عن أرضنا، وحرابتنا، وكرامتنا الوطنية.

■ هل انتم راضون عن سير المصالحة؟ وما موقفكم من تأخر رفع الإجراءات عن غزة؟

■ ■ أعلن أهلنا في القطاع تدميرهم من تأخر رفع العقوبات عن القطاع، ونحن بطبيعة الحال نقف إلى جانب أهلنا في هذا الأمر، بل كنا أول من دعا إلى ضرورة إطلاق برنامج طوارئ تنموي للقطاع، يعوض عليه ما لحق به من ضرر جسيم أثناء الإنقسام.

نحن ضد هذا التباطؤ في تطبيق إتفاق ٢٠١٧/١٠/١٢. وضد هذا الربط المفتعل بين الملفات، الأمر الذي من شأنه أن يعطل تطبيق ما يتم الإتفاق عليه بإنظار حل العقد المستعصية. ندعو إلى تطبيق ما يتم الإتفاق عليه دون هذا الربط. لذلك نؤكد ضرورة تمكين الحكومة من أخذ دورها لتتحمل مسؤولياتها كاملة نحو أهلنا وشعبنا، وندعو لفتح معبر رفح فوراً بعد أن تسلمه الحرس الرئاسي، ولا داعي للربط بينه وبين معالجة كافة القضايا الأمنية، بما فيها إعادة بناء الأجهزة الأمنية والعودة إلى إتفاق ٢٠٠٥ الذي انتهى سقفه الزمني، كما صرح البعض في الضفة، وهو أمر سيبقي معبر رفح مغلقاً ربما لأشهر قادمة، وهذا على حساب مصالح شعبنا.. إن وفد الجبهة الديمقراطية (والقوى الديمقراطية والليبرالية الوطنية) إلى القاهرة في ٢٠١٧/١١/٢١ يحمل معه العديد من الإقتراحات والمشاريع الهادفة إلى التعجيل بتطبيق إتفاق المصالحة والتعجيل في معالجة القضايا الحياتية الملحة لأهلنا في القطاع، كالكهرباء والماء، والخدمات الصحية، والبيئية، والإستشفاء، وإطلاق مشاريع توفر فرص العمل للشباب ولتمكين المرأة، والأهم فتح معبر رفح بإتفاق ثنائي مع الأشقاء في مصر، دون العودة إلى إقحام الجانب الإسرائيلي بهذا الأمر، من خلال إحياء إتفاق المعابر في ٢٠٠٥، والذي مات بتقديرنا ■

٢٠١٧/١١/١٩

## في حوار مع «اليوم السابع» المصرية «صفقة القرن» لا تهدد القضية الوطنية الفلسطينية وحدها بل النظام العربي كله

حاوره : أحمد جمعة / القاهرة

قال الأمين العام للجبهة لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، إن توقيع إتفاق المصالحة بين فتح وحماس في القاهرة إنجاز وطني فلسطيني كبير ومحوري، مثمناً الرعاية المصرية والدور التاريخي لمصر في رعاية الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن مصر هي عمق الحاضر الفلسطيني ولديها من الخبرات والعقول والذهنية الجامعة العربية.

وأكد «حواتمة» في حوار شامل لـ «اليوم السابع»، إن المصالح الفنية والصراع على السلطة والمال سبب الإنقسام بين حركتي فتح وحماس، موضحاً أن حركته والفصائل الفلسطينية ستعلن للمأ من هو الطرف المعرقل لوحدة الصف الفلسطيني، موضحاً أن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والانتخابات البرلمانية والرئاسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة، هي أبرز الملفات التي سيرطبها وفد الجبهة إلى طاولة الحوار في القاهرة. وفيما يلي نص الحوار:

- بداية، أنتم من الفصائل المدعوة لحضور إجتماع القاهرة المقبل.. ماهي أبرز الملفات التي ستطرح خلال الإجتماع؟
- إن أبرز الملفات الشائكة الفلسطينية، هو الإستكمال بنجاح ، والوصول

العملي إلى بر أمان إتفاق المصالحة الوطنية الذي أنجز في القاهرة برعاية  
مصرية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في القاهرة بين فتح وحماس، بعد  
أن ناضلنا على إمتداد عشرة أعوام، لإنهاء هذا الإنقسام، الذي جزأ وحدة الشعب  
اللسطيني وحقوقه الوطنية، وطمس هذه الحقوق، وألحق الأذى بالقضية الوطنية  
اللسطينية، كذلك إدارة الحوار الوطني الشامل: وفق ملفات مؤسسات منظمة  
التحرير الفلسطينية، الانتخابات البرلمانية والرئاسية، الأمن الوطني، حكومة وحدة  
وطنية شاملة، الحريات، المصالحة المجتمعية.

### اتفاق المصالحة وأبرز الملفات

■ وما هي أبرز الملفات الشائكة من وجهة نظركم؟ وهل لديكم رؤية للحل؟

■ أبرز الملفات الشائكة في هذا الجانب، وفي ظل الواقع العربي واللسطيني  
الصعب والإقليمي المحيط، هو أولوية إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية،  
وفقاً لإعلان القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني بألياتها الخمس، وإتفاق ٤ أيار/  
مايو ٢٠١١ بالإجماع الوطني في القاهرة، وتطبيق قانون الإنتخابات بالتمثيل  
النسبي الكامل أيضاً بالإجماع الوطني في القاهرة وعمان في أيار/مايو ٢٠١٣،  
ومصادقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عليه في رام الله (أيار/مايو ٢٠١٣)،  
وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في (٥/٣/٢٠١٥) «بوقف  
التنسيق الأمني» مع دولة الإحتلال، ووقف إلحاق وتبعية الإقتصاد الفلسطيني  
بإقتصاد إسرائيل.

■ وما تقييمكم لإتفاق المصالحة الذي وقع في القاهرة برعاية مصرية  
منتصف الشهر الماضي؟

■ هو إنجاز وطني فلسطيني كبير ومحوري، لأنه جرى توقيعه في القاهرة،  
العاصمة العربية التي واكبت قضيتنا منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ونحن  
وشعبنا الذي رحّب بهذا الإنجاز، نشمن عالياً الرعاية المصرية، والدور التاريخي



لمصر في رعاية شقيقها الفلسطيني، نحرص على تنفيذه، وننطلق منه نحو إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية بإنتخابات برلمانية ورئاسية جديدة، على أساس التمثيل النسبي الكامل لمؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد نشدد على ضرورة ديمقراطية المجتمع الفلسطيني والشتات بإنتخابات الشراكة الوطنية، عملاً بقوانين التمثيل النسبي الكامل، وإطلاق الحريات العامة، في الضفة وقطاع غزة، ووقف الإعتقالات، وتشكيل مرجعية وطنية عليا موحدة للمفاوضات، من جميع القوى التي تدعو إلى حل سياسي شامل ومتوازن بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، يعيد القضية الفلسطينية إلى أولوياتها المركزية العربية والعالمية، بدءاً من قرارات الشرعية الدولية وإستعادة «المشروع الوطني الفلسطيني الموحد». مشروع تقرير المصير والدولة والعودة، كي نحاصر مخططات مشروع اليمين الصهيوني الإقتلاعي والتهودي، برئاسة إئتلاف ننتياهو، والإقلاع عن المفاوضات العبثية، مفاوضات الحلقة المفرغة التي دارت منذ إتفاقات أوسلو ١٩٩٣ - وصولاً لما آلت قضيتنا إليه في عام ٢٠١٧.

اننا على يقين أن هذه الخطوة المركزية المأمولة في القاهرة، ستقل قضيتنا، إلى إستعادة سكة الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحق عودة اللاجئين، وعودة الجولان السوري للوطن الأم، ومزارع شبعاً اللبنانية، لأن آلية تطور قضيتنا على هذا المسار، ستدفع نحو متطلباتها الأممية، ب «إقامة مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة» إستناداً لقرارات الشرعية الدولية، والرعاية الدولية للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بما يستدعي تفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية، وهدم الجدار العنصري غير القانوني، وفقاً للقرارات الدولية ومحكمة العدل الدولية، وإطلاق سراح أسرى الحرية الفلسطينيين.

على هذا نحذر من أوهام التعويل على موقف الولايات المتحدة الإفرادي،

والتي يروج لها البعض، بدون ممارسة الضغط المطلوب على المصالح الأمريكية الإقتصادية والتجارية والسياسية على مساحة البلاد العربية، بالعودة الى الموقف السياسي القومي المشترك «حقوق شعبنا الفلسطيني بتقرير المصير والدولة على حدود ٤ يونيو ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة وحق اللاجئين بالعودة وفق القرار الأممي ١٩٤، وتصفية آثار عدوان ١٩٦٧ وفق قرارات الشرعية.

## عن الدور المصري

### ■ هل رعاية وضمانة مصر للإتفاق كان سبباً رئيسياً في نجاحها؟

■ ■ مصر هي في عمق الحاضر الفلسطيني، فهي الشقيقة الكبرى، ولديها من الخبرات والعقول والذهنية الجامعة العربية، ولسنا وحدنا، الشعوب العربية تتطلع إلى هذا الدور المصري، بعد أن وصل حجم الإذلال والمهانة والإنتكسار والضياع العربي إلى ما وصل إليه، ينهض العرب مع النهوض المصري، لأن مصر قاطرة عربية، وهي تعود لدورها والتاريخي، لأن تصفية القضية الفلسطينية، ستقود إلى تصفية الجامعة العربية عبر «صفقة القرن» الترامبية، ومصر لديها القدرة الكامنة على التغيير برغم الطرف الصعب الذي تمر به هي مازالت تجسد أملاً حياً للعرب، وليس لمصر وحدها، ومن يقرأ التاريخ المعاصر لا يمكن له أن يقفز عن دورها.

### ■ في رأيكم هل حركتنا فتح وحماس جادتان في إنهاء الإنقسام؟

■ ■ بعد تجربة حماس على امتداد عقد من الزمن (٢٠٠٧ - ٢٠١٧)، من الواضح إنها وصلت إلى طريق مسدود، تستدعي ضرورة العودة إلى القضية الفلسطينية، رحلة إنتقال من الأممية الإخوانية إلى تقدير جديد، يتمثل بالوطنية الفلسطينية عبر بوابة القاهرة، كذلك ما لمسناه من حفاوة شعبية طالت قواعد حركة فتح، الأمر الذي ألقى بالكرة في ملعب السلطة الفلسطينية، ودفع ببعض الأصوات النشاز المعزولة، محاولة «التحريض القبلي»، شرائح هامشية طفيلية

ترى مصالحها في إستمرار واقع الحال الراهن، من هنا تحاول أن تلعب دوراً مشوشاً يستعيد لها ما يهدد طفيليتها على حساب المصالح الوطنية الفلسطينية العليا.

إن عودة فتح وحماس إلى البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد الذي اجمعنا عليه في الحوار الوطني الشامل في القاهرة هو الطريق الوحيد لخروج فتح وحماس من النفق المسدود السياسي والفئوي، الخاسر الأكبر فيه شعبنا الفلسطيني والعرب عموماً، الراجح الأكبر فيه الاحتلال والاستعمار التوسعي الإسرائيلي.

### موقفنا من طرفي الإتفاق

■ والجبهة الديمقراطية مع من فتح أم حماس؟ وهل أنتم مستعدون لمواجهة الطرف المعرقل للإتفاق علناً؟

■ ■ نحن لم نقف مع طرف دون آخر، نحن نقف مع مصالح شعبنا ومصصلحة قضيته الوطنية، يهنا أن نشاهد حماس، حركة وطنية فلسطينية صرفة، أي تعمل على الأجندة المرسومة وطنياً وفلسطينياً لا غير. ولدينا الإستعداد ومعنا الفصائل الوطنية الفلسطينية الديمقراطية، أن نعلن للملأ من الذي يعرقل وحدة الصف الوطني الفلسطيني، نحن لم نوفر أياً من الجانبين من نقدنا، طوال الأزمة الإنقسامية، كل بقدر ما يتصرف، وكل بقدر ما يحقق المصلحة الوطنية العليا «وعليه سنواجه الطرف المعرقل» وقد بدأت تحركاتنا الشعبية ميكرة في هذا الأمر، ضد كل ما يكرس واقع والقسمة والفرقة، المطلوب المراجعة الشاملة من كلا الطرفين، المراجعة الصادقة في إستنهاض النضال المناهض للإحتلال والإستيطان الإستعماري، وهذا يتطلب نضالاً ديمقراطياً في السياسة ونضالاً ديمقراطياً إجتماعياً، أي إعادة صياغة البنية للسلطة الفلسطينية ووظائفها، بحيث تؤدي دورها في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في معارك إستقلاله، بدلاً من الإرتهان للإلتزامات المجحفة التي فرضتها الإتفاقيات الموقعة، والتي اسقطتها

«إسرائيل».

■ هل تؤيدون إحياء عملية السلام مع الجانب الإسرائيلي؟ وكيف يمكن إنجاحها؟

■ ■ لا يمكن إحلال «السلام» المتوازن دون النهوض بالوضع الذاتي الفلسطيني. والإخلال بموازن القوى على الجانب «الإسرائيلي»، في مواجهة شعب تحت الإحتلال بالكامل، من حقه أن يتبع كافة أشكال النضال المحددة في سياق برنامجه الإستراتيجي الموحد، كونه تحت إحتلال بشع عنصري وذميم.

■ ما هو تقييمك للجامعة العربية من تطورات الأوضاع الراهنة في القضية الفلسطينية؟ وهل ترى أن دورها تراجع؟

■ ■ بالتأكيد.. لقد تراجع كثيراً، فالجامعة العربية ذاتها هي تجسيد للحالة المرضية العربية وغياب التضامن العربي والالتزام العملي بقرارات القمم والجامعة العربية، وهي مرآة لها، بل خضعت لطرف عربي دون آخر، بدءاً من الفتوى التي قدمتها لإجتياح العراق، ويلمس دورها السلبي في تدمير ليبيا على يد الأطلسي، وغياب «إتفاقية الدفاع العربي المشترك»، الموضوع واسع، ومتراكم، وأن لها أن تعود للعرب، بعيداً عن المحاور الإقليمية.

الآن هي ذاتها مهددة بـ «صفقة القرن» الترامبية، في النظرة الراديكالية للبيرالية المتوحشة لـ «شرق أوسط جديد لتتحول إلى «جامعة الشرق الأوسط الجديد» كما يخطط لدخول دول غير عربية، على رأسها «إسرائيل».

## عن السلطة والإستيطان

■ وما هو رأيك في أداء السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس عباس؟ وما هي أسباب توسيع الإستيطان بالضفة الغربية؟

■ ■ أكتفي هنا بما عبر عنه عباس أبو مازن بلسانه في خطابه بالجمعية

العامّة للأمم المتحدّة في (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، مئة عام على وعد بلفور و ٧٠ عاماً على النكبة الكبرى، و ٥٠ عاماً على هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقد طالب بهذه الدورة الإعتراف بحدود الرابع من حزيران يونيو حدوداً بين دولتي «فلسطين وإسرائيل»، وهدد بسحب الإعتراف الفلسطيني بـ «إسرائيل» لأنه إعتراف متبادل، ووصف السلطة الفلسطينية أنها سلطة بلا سلطة، وسبق ذلك بتصريحات منه ومن حاشيته، «بأن الإعتراف الدولي بفلسطين يساهم في نشر الإستقرار والأمن في المنطقة، في ظل حكومة فاشية تحاول العبث بأمن وإستقرار الشرق الأوسط، وتمارس إرهاب دولة منهجي ومنظم ضد أرضنا وأبناء شعبنا، «إسرائيل» تستهدف مكونات القضية الفلسطينية، ومكانتها على الحلبة الدولية، وهي تطالب بتفكيك «وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين».

حكومة نتتياهو اليمينية المتطرفة «تخلق وتبني وقائع على الأرض بالتوسع الاستيطاني الذي تضاعف ٨ ثمانية مرات منذ اتفاق أوسلو ١٩٩٣ حتى الآن، والهدف نهب وسرقة الأرض الفلسطينية في القدس والضفة لبناء «إسرائيل الكبرى من البحر إلى نهر الأردن»، وتحطيم بناء دولة فلسطين على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس العربية (الشرقية) المحتلة.

في ١٩٩٣ عندما تم توقيع اتفاق أوسلو كان عدد المستوطنين المستعمرين ٩٧ ألفاً في الضفة والقدس وقطاع غزة، الآن صار العدد ٨٥٠ ألف، حكومة نتتياهو تعمل لتجاوز المليون مستوطن بسقف ٢٠١٩، وتحويل الحدود الفلسطينية - الأردنية إلى حدود اسرائيلية - أردنية.

في سياق كل ما ورد من على لسان الأخ محمود عباس، نحن نطالبه أن يفتح النقاش في الإطار الفلسطيني القيادي، لنناقش معاً وجميعاً سبل الوصول، للإستراتيجية الوطنية الموحدة لتحقيق الأهداف الفلسطينية، وأساليب تحقيقها الموحدة بين فصائل العمل الوطني، ومع الشعب للسير بها، وفتح ملف قرارات الشرعية الدولية، والمطالبة بحماية من الإنتهاكات الممنهجة اليومية لدولة

الإحتلال العنصري.

■ هل ترى أن الصراعات المسلحة في المنطقة همشت القضية الفلسطينية؟  
وهل تؤيد فكرة ضم الفصائل الفلسطينية للمحاور التي يتم تشكيلها بالمنطقة؟

■ ■ نحن مع استقلال السياسة الوطنية الفلسطينية، وضد التمحور مع أي محور اقليمي عربي وفي الشرق الأوسط، ناضلنا عشرات السنين ضد التدخل بأي بلد عربي وشرق أوسطي، وضد التدخل الاقليمي في الشؤون الداخلية الفلسطينية، ومع التضامن القومي المشترك بيننا وبين الاقطار العربية.

■ وما هو سبب الانقسام الذي ضرب الساحة الفلسطينية ودفع بعدد من الأطراف نحو النتاحر؟

■ ■ الاسباب الرئيسية أولاً: المصالح الفئوية والفردية بين فتح وحماس والصراع على السلطة والمال والنفوذ بين فريقي الانقسام، ثانياً: تدخل صراع المحاور الاقليمية العربية والشرق أوسطية لتعميق وتمويل الانقسام، ثالثاً: التدخلات والشروط الاسرائيلية التوسعية الاستعمارية والانحياز الأمريكي لشروط اسرائيل.

الآن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيسها رئيس السلطة الوطنية محمود عباس مدعون لإعادة بناء الوحدة الوطنية بانتخابات برلمانية ورئاسية جديدة على أساس التمثيل النسبي الكامل لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الجامع الموحد للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة والشتات ودمقرطة المجتمع الفلسطيني في الوطن والشتات بانتخابات الشراكة الوطنية بقوانين التمثيل النسبي الكامل (جامعات، نقابات، اتحادات مرأة وطلاب وشباب جماهيرية، انتخابات محلية وأهلية في الوطن والشتات..الخ)، اطلاق الحريات العامة، في الضفة وقطاع غزة وقف الاعتقالات.

• تشكيل مرجعية وطنية عليا موحدة للمفاوضات من كل القوى التي تدعو

لحل سياسي شامل متوازن عملاً بقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. هذه الخطوات الرئيسية لتجاوز الانقسام، واستعادة الغائب الأكبر «المشروع الوطني الفلسطيني الموحد - مشروع تقرير المصير والدولة والعودة»، وبالوحدة الوطنية تحت سقف المشروع الوطني الموحد نحاصر ونحبط مشروع حكومة اليمين واليمين المتطرف الاسرائيلي برئاسة نتتياهو، بترك المفاوضات تدور في الفراغ والطريق المسدود لما هو جار على امتداد ٢٥ عاماً من اتفاق أوسلو ١٩٩٣ - ٢٠١٧...

• نحذر من الاندفاع نحو المؤتمر الإقليمي الذي تروج له ادارة ترامب وحكومة نتتياهو - لبيرمان «الحلول الإسرائيلية - الإقليمية العربية - غزة على أكتاف مصر، وما يتبقى من الضفة على أكتاف الأردن»، والقفز عن حقوق شعبنا بالدولة والعودة وتقرير المصير، والارتداد إلى ما قبل قمة الجزائر العربية ١٩٧٣، والرباط العربية عام ١٩٧٤، والاعترافات الدولية الشاملة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وعضوية دولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة ٢٠١٢، وقرار مجلس الأمن الدولي «الرقم ٢٣٣٤ ديسمبر ٢٠١٦ بالوقف الكامل للاستيطان»، وحق الشعب الفلسطيني في الوجود المستقل على أرض فلسطين المحتلة.

• على منظمة التحرير الفلسطينية - الإئتلافية تقديم مشاريع القرارات الجديدة للأمم المتحدة «الإعتراف بدولة فلسطين عضواً عاملاً كامل العضوية عملاً بقانون الأمم المتحدة «متحدون من أجل السلام»، وقرار جديد «بالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام مرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن» والقرار الجديد الثالث «دعوة الأمم المتحدة لحماية ارض وشعب فلسطين بقوات دولية» ■

٢٠١٧/١١/١٧





## مع «الشروق» التونسية حواتمة: القيادة الرسمية الفلسطينية لم تستوعب حتى الآن درس وعد بلفور

حاوره: نوري الصل

كشف الرفيق نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في حديث لـ "الشروق التونسية"، أن أخطر ما في "التجربة الفلسطينية الراهنة أن القيادة الرسمية الفلسطينية مازالت عاجزة عن إستيعاب درس وعد بلفور".

واعتبر حواتمة أن المفاوضات العقيمة تحت سقف أوسلو، وبرنامج أميركية منفردة لا تقل خطورة عن وعد بلفور، وفيما يلي نص الحوار:

■ كيف ترون الواقع الفلسطيني اليوم في منوية وعد بلفور... هل اننا اليوم امام بلفور جديد ام ربما أخطر منه مثلما يذهب الى ذلك البعض؟

■ ■ لا شك أن منوية وعد بلفور تحمل في طياتها الكثير من الدروس والمعاني والعبر، فمئة عام من نضال الشعب الفلسطيني ضد المشاريع الصهيونية المتحالفة مع المشاريع الاستعمارية والإمبريالية، ليست فترة قصيرة بل هي طويلة وطويلة جداً. الأمر الذي يدعونا للمزيد من التأمل والمراجعة والتدقيق في البحث عن الطرق الكفيلة بتقصير عذابات شعبنا ووضع حد لها، وتمكينه من نيل استقلاله، وتوفير استقراره السياسي والأمني والاجتماعي في اقليم يزداد اضطراباً،

من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب.

القضية الفلسطينية تعيش - حقيقة ودون أية مبالغة - لحظة مصيرية، خاصة في ظل ثلاث عوامل:

• الأول هو تغول المشروع الاسرائيلي، في ظل حكومة أقصى اليمين واصرارها على رفض الاعتراف بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا في الاستقلال والعودة. واصرارها على ابتلاع ما تبقى من الضفة الفلسطينية، وفرض حل بديل للمشروع الوطني، يقوم على حكم إداري ذاتي، على السكان، فيما تبقى الأرض عرضة لنهب الاستيطان، بذرائع أمنية واهية ومكشوفة، وهو ما عبر عنه نتياهو بتأكيده أن قوات الاحتلال لن تغادر مواقعها عند نهر الأردن، أيًا كانت الحلول المطروحة.

• الثاني: سياسة أميركية جديدة، تختلف عن سياسة الادارة السابقة، بدأت تتبنى بشكل فاقع المشروع الاسرائيلي والشروط الاسرائيلية (التي أصبحت الآن ١٢ شرطاً) لاستئناف المفاوضات في مقدمها سحب سلاح المقاومة، ووقف المساعدات لعائلات الأسرى والشهداء (باعتبارهم ارهابيين) وضبط الإعلام الفلسطيني لمنعه من "التحريض" ضد اسرائيل، وتجميد التحركات الدبلوماسية ضد السياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية، وضبط وتطوير التعاون الأمني مع سلطات الاحتلال، وقمع حركة مقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي، وشروط أخرى، من بينها أيضاً أن تستأنف السلطة الفلسطينية المفاوضات دون أن تطرح أي شرط مسبق، بما في ذلك وقف الاستيطان الذي بدأت واشنطن ترى فيه أمراً لا يعطل المفاوضات، وبما في ذلك أيضاً وضع قرارات الشرعية الدولية جانباً، والانطلاق مرة أخرى في المفاوضات من نقطة الصفر، على أن تكون النقطة الأولى هي المصالح الأمنية الاسرائيلية وعلى أساس ذلك يتم رسم حل القضايا الأخرى.

أما العامل الثالث فهو الدور العربي الذي أخذ يتساق مع المشروع الأميركي حين طرحت قمة الرياض بين ترامب والدول العربية والمسلمة (٥٥ دولة) مسألة "المؤتمر والحل" الإقليمي الذي يعني تطبيع العلاقات العربية والمسلمة مع إسرائيل، بالتوازي مع المفاوضات الثنائية، وفق الشروط المذكورة أعلاه، بذريعة أن تطبيع العلاقات من شأنه أن يوفر دعماً للمفاوضات، وأن المفاوضات من شأنها أن تشجع على تطبيع العلاقات، وبحيث نجد أنفسنا كفلسطينيين وحيدين في ساحة النضال ضد الاحتلال والمشروع الإسرائيلي - الأميركي، بينما تكون نل أيبب قد ظفرت بتصحيح العلاقات مع الإقليم العربي والمسلم، وتحررت من كل أشكال الضغوط الدولية الممكنة.

في هذا السياق لا أفضل المقارنة بين وعد بلفور في مطلع القرن العشرين، والوضع الراهن، فرغم صعوبة الأوضاع، نستطيع القول إن شعبنا قطع شوطاً في تنظيم نفسه، واستيعاب عناصر الصراع بشكل أفضل، وراكم خبرة وتجربة، وازدادت ارادته صلابه، واستعداده النضالي تطوراً، واستعداداً أفضل لتقديم التضحيات، لذلك أقول إن العنصر المهم في هذا كله، هو العامل الذاتي الفلسطيني.

■ **دلالات إحياء مئوية وعد بلفور تشير إلى أنه رغم استطاعة الصهاينة تحقيق قيام دولة غاصبة على أرض فلسطين، ويدعم من قوى دولية في مقدمتها بريطانيا؛ فإنه في المقابل ورغم مرور قرن على هذا الوعد - فشل هذا المشروع في كسر شوكة الشعب الفلسطيني اليس كذلك؟**

■ ■ **طبعاً، هذا يربطنا بالسؤال الأول. علينا بداية أن نتنبه أن قيام دولة إسرائيل، وتدمير الكيان الوطني الفلسطيني وتدمير الشخصية الوطنية الفلسطينية، كان مجرد مرحلة، استطاع بعدها شعبنا أن يستنهض قواه، وأن يعيد بناء كيانيته ممثلة في م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد، وأن يعيد بناء شخصيته الوطنية، وأن**

يصوغ برنامجه الوطني، وأن يستعيد موقعه على جدول أعمال المجتمع الدولي كحركة تحرر لشعب مناضل من أجل حقه في تقرير المصير، والاستقلال والحرية العودة.

## فشلوا في إلغاء وجودنا

وبالتالي اذا كان من أهداف المشروع الصهيوني والاستعماري البريطاني ولاحقاً الإمبريالي الأمريكي والغربي إلغاء الوجود الوطني الفلسطيني، فإن هذا الهدف قد فشل تماماً، وها نحن شعب يعيش تحت الشمس مازال يناضل لأجل حقوقه كاملة. ولا بد أن نؤكد أن ما تحقق مؤخراً من اتفاق لإنهاء الانقسام بين فتح وحماس، قد فتح أمام شعبنا مرحلة جديدة. لذلك بادرننا نحن في الجبهة الديمقراطية في ذكرى مئوية بلفور، إلى الدعوة لعقد اجتماع وطني على أعلى المستويات للجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف، والتي تضم رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين، (١٣ فصيلاً) ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وشخصيات وطنية مستقلة، لبحث الحالة الوطنية الفلسطينية واجراء مراجعة شاملة لربع قرن من المفاوضات العثبية، ولطي صفحة أوسلو، وللعودة إلى البرنامج الوطني الفلسطيني، الذي أكدنا عليه في حوار القاهرة (٢٠٠٥) وفي وثيقة الوفاق الوطني (٢٠٠٦) وفي قرارات المجلس المركزي الفلسطيني (آذار/ ٢٠١٥) وفي قرارات اللجنة التنفيذية في ٧/٢١ و ١٢/٨/٢٠١٧، وفي لقاءات بيروت وموسكو (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧)، بحيث تتوقف المفاوضات العثبية، ويتوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، ونقاط الاقتصاد الإسرائيلي، ونستهض الانتفاضة المقاومة الشعبية نحو العصيان الوطني الشامل، ونذهب الى المؤسسات الدولية، لتدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، بالمطالبة بعضوية فلسطين كاملة في الأمم المتحدة (بالاستناد إلى القرار ٦٧/١٩ الذي منح دولة فلسطين العضوية المراقبة) وندعو إلى مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية

تحت رعاية مجلس الأمن الدولي وتحت سقف قرارات الشرعية الدولية التي تكفل لنا حقوقنا في دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس بحدود ٤ حزيران ٦٧، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨، وتوفير الحماية الدولية لأرضنا ضد الاستيطان، ولشعبنا ضد الاحتلال، وإحالة مجرمي الحرب الاسرائيليين إلى محكمة الجنايات الدولية.

## خطر «وعد بلفور» مازال ماثلاً أمامنا

■ في سياق القراءة التاريخية السياسية لجريمة «وعد بلفور» بعد مئة عام، أي في السياق السياسي الحاضر... هل حقق الوعد أهدافه؟ وهل ما زالت هناك مراحل أخرى؟

■ ■ المشروع الصهيوني الاسرائيلي مشروع استيطاني يقوم على اقتلاع السكان، وابتلاع الأرض، في تحالف وثيق مع المشاريع الأميركية في المنطقة. وبالتالي نستطيع القول إن أطماع المشروع الصهيوني في منطقتنا لم تتوقف عند حدود واضحة. فالهدف المباشر للمشروع الآن هو الاستيلاء على كامل الضفة الفلسطينية، وعلى كامل القدس المحتلة، وتهجير المزيد من أبناء شعبنا من مناطق الـ ٤٨ إلى تخوم الضفة (منطقة أم الفحم ووادي عارة حيث يقيم ما لا يقل عن ٣٠٠ الف فلسطيني يحملون جنسية الكيان الاسرائيلي) في إطار مشروعه المسمى "الدولة اليهودية ودولة الشعب اليهودي".

وهذا يتطلب حسب المخطط الصهيوني استدعاء المزيد من المهاجرين اليهود، والسيطرة على منابع المياه في الجولان وجنوب لبنان، فضلاً عن مياه نهر الأردن، والمياه الجوفية في الضفة الفلسطينية.

كذلك يطمع المشروع الصهيوني في تطبيع العلاقات مع الجوار العربي والمسلم، لغزو الأسواق والعقول العربية والمسلمة والسيطرة على مقدرات المنطقة

وثرواتها والهيمنة العسكرية والأمنية. لذلك نقول ونؤكد أن المشروع الصهيوني لا يستهدف الشعب الفلسطيني وحده، بل عموم شعوب المنطقة وأرضها وثرواتها ومستقبلها. من هنا نؤكد أن تكون المعركة ضد المشروع الصهيوني معركة فلسطينية - عربية - اسلامية، الأمر الذي يفترض رفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ورفض الاعتراف بها، على أن تتحقق الأهداف النضالية لشعب فلسطين في إقامة دولته الوطنية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، في سياق معارك مرحلية، في مقدمها الحل المرحلي بقيام دولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، الأمر الذي يفتح الأفق للحل الناجز، حل الدولة الفلسطينية الوطنية الديمقراطية، وتفكيك منظومة القوانين الصهيونية العنصرية وتفكيك مؤسسات المشروع الصهيوني وأدواته السياسية والعسكرية والأمنية والفكرية والثقافية وغيرها.

### علينا إستيعاب الدرس

■ الظروف التاريخية التي صدر في سياقها وعد بلفور الا ترى انها لا تختلف كثيراً عن الظروف والمحددات السياسية التي تحكم علاقة المنطقة العربية بالقوى الدولية والإقليمية الخارجية اليوم؟

■ تقول الحكمة السياسية أن التاريخ لا يكرر نفسه. وإذا ما تكرر، فإنه في المرة الأولى يكون دراماتيكي، اما في المرة الثانية فعلى شكل هزلي.

الحدث الدراماتيكي هو النكبة التي لحقت بشعبنا، في ظل التحالف الصهيوني - الاستعماري البريطاني، والدعم الإمبريالي الأميركي، وتواطؤ القيادات العربية الرجعية آنذاك، ويؤس السياسة التي اتبعتها القيادات الفلسطينية وتخاذلها وعدم امتلاكها للجرأة السياسية لتخطو خطوات تتجاوز الضغوط الخارجية العربية والغربية.

اليوم نتعرض لضغوط أميركية، وتواطؤ من بعض القيادات العربية. لكن أخطر ما في التجربة الراهنة، أن القيادة الرسمية السلطوية الفلسطينية مازالت عاجزة عن استيعاب دروس الماضي، بل ودروسها هي في ربع قرن من المفاوضات العقيمة تحت سقف أوصلو، وبراية أميركية منفردة.

مازلت القيادة الرسمية السلطوية الفلسطينية تراهن على المفاوضات خياراً وحيداً، ومازلت تراهن على دور الولايات المتحدة، في ظل وهم يقول أن ١٠٠٪ من أوراق الحل هي بيد الولايات المتحدة وأن أميركا هي الطرف الوحيد القادر على الضغط على إسرائيل.

الواقع يقول إن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بكل الاساليب، المالية والاقتصادية، والعسكرية والأمنية والسياسية، وتوفر الغطاء لجرائمها وتحميها في مواجهة الإرادة الدولية. كما أن الواقع يقول إن الولايات المتحدة تمارس الضغط على القيادة الفلسطينية وكل القيادات العربية وتحاول أن تفرض حلها على هذه القيادات أخذة باعتبارها المصالح الأميركية والإسرائيلية فقط دون غيرها متجاهلة تماماً الحقوق والمصالح الفلسطينية والعربية.

فضلاً عن ذلك مازالت القيادة الرسمية السلطوية الفلسطينية تستهين بدور الحركة الشعبية الفلسطينية بل تذهب إلى أبعد من ذلك في محاصرة هذه الحركة الشعبية وقمعها في إطار التزاماتها الأمنية مع سلطات الاحتلال. وهذا ما اعترفت به قيادات في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.

نحن نقف الآن أمام قيادة رسمية سلطوية فلسطينية بنت لنفسها مصالح طبقية وبيروقراطية، بالتداخل مع بعض رجال المال والأعمال والبيوتات المالية في مناطق الاحتلال، باتت ترى لنفسها مصلحة في المفاوضات الثنائية (وحدها ولو كان شرطها هابطاً، تتخوف من أن تؤدي المقاومة والانتفاضة إلى تقويض

مصالحها الفئوية والبيروقراطية والطبقية. لذلك تحولت هذه السلطة إلى «سلطة بلا سلطة» في مواجهة الاحتلال وإلى «سلطة قمعية» في مواجهة الحركة الشعبية والفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة. كما تحول الاحتلال، في ظل سياستها البائسة إلى «احتلال بلا تكلفة» وتحولت الاجهزة الأمنية إلى وكيل للاحتلال في قمع شعبنا وحراكه الجماهيري وفي حماية مصالح اسرائيل وأمنها.

■ **كيف تقرا مستقبل القضية الفلسطينية في ظل المخاطر التي تترص بها اليوم ؟**

■ ■ لا نستطيع إلا أن نتحدث عن مستقبل مشرق لقضيتنا الوطنية في ظل إصرارنا على النضال لتحقيق أهدافنا، وفي ظل إصرارنا على صون تضحيات شعبنا، والوفاء لدمائه التي روت أرض الوطن، والوفاء لأحلامه في الاستقلال والعودة.

الطريق شاق وصعب، وحافل في المخاطر. لكن لا حل أمامنا إلا أن نسير على هذا الطريق، وأن نواصل النضال مهما كان الثمن، حريصون على وحدة شعبنا ووحدة قواه السياسية ووحدة حقوقه الوطنية المشروعة، وحريصون على التحالف مع القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية العربية، ومع القوى العالمية المحبة للسلام.

أما في المجال الداخلي فلن نتوقف، كقوى ديمقراطية ويسارية، وخاصة في الجبهة الديمقراطية، عن ممارسة كل أشكال الضغط الشعبي بالأساليب الديمقراطية، لإخراج القضية الفلسطينية من تحت رحمة أو سلو إلى فضاء البرنامج الوطني الموحد والموحد.

أما في مواجهة الاحتلال والإستيطان، فلن نتراجع عن سلوك كل الدروب وكل الأساليب حتى يحمل الإحتلال عصاه ويرحل عن أرضنا، لتقوم دولتنا المستقلة كاملة السيادة، ولنفتح الطريق للاجئين من أبناء شعبنا للعودة إلى ديارهم ■

٢٠١٧/١١/٥



## إلى مجلة «الإذاعة والتلفزيون» المصرية على طرفي الانقسام أن يقدموا الاعتذار للشعب الفلسطيني

حاوره ناصر حجازي / القاهرة

جدد الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، دعوته لبناء سلطة فلسطينية وطنية على أسس ديمقراطية، والخروج من «شرنقة المحاصصة الثنائية»، إلى فضاء المشاركة الواسعة لجميع مكونات الطيف السياسي الفلسطيني، عبر إجراء انتخابات تشريعية في أقرب فرصة حسب نظام التمثيل النسبي الكامل.

حمل حواتمة، في حوار له «الإذاعة والتلفزيون»، حركتي التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، والمقاومة الإسلامية «حماس»، مسؤولية الانقسام الذي عاشته الساحة الفلسطينية لأكثر من عشر سنوات، مطالباً الطرفين بتقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني، الذي دفع وحده فاتورة الانقسام، في وقت كانا يسعيان فيه لمصالح فئوية اجتماعية ومالية واقتصادية، بحسب تعبيره.

وشدد حواتمة على أن طرفي الانقسام لم يستجيبا للمصالحة إلا بعد «ضغط أخوي» من مصر، التي كعادتها قامت بدورها القومي، ولم تتخل عن مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني.

■ ما رأيك في اتفاق القاهرة وهل يمثل المحطة الأخيرة في الانقسام؟

■ ■ الانقسام طال أكثر مما يجب، والطرفان، فتح وحماس، كانا يدينان الانقسام ويدعوان لإنهائه، دون القيام بخطوة عملية واحدة لذلك، بل على العكس،

عطل الطرفان أكثر من اتفاق وطني عام وعدة اتفاقات ثنائية، وتمسكا بالحالة الانقسامية، وكل منهما يحمل الآخر المسؤولية، في الوقت الذي كانا بيننا مصالح فتوية اجتماعية ومالية واقتصادية وطبقية، مستفيدين من الانقسام، بينما يعاني الشعب الفلسطيني الأمرين، من حصار وعدوان إسرائيليين، وبطالة، وتدني في مستويات الخدمات الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها.

أما الاتفاق الأخير فقد شكل مفاجأة للجميع، ونتمنى أن يكون فاتحة الحلول الكبرى لإنهاء الانقسام، ولاحظنا أن الطرفين تقدما خطوات معقولة ومقبولة نسبياً، وإن كانت ناقصة، كإعادة حكومة السلطة إلى قطاع غزة، وتسلم الحرس الرئاسي معبر رفح وباقي المعابر.

### الشراكة الوطنية أساس الحل

■ ما الذي ينقص الاتفاق حتى يضع نهاية عملية لسنوات الانقسام

العشر؟

■ ■ تدير أجنحة الاتفاق لجان ثنائية بين الطرفين، وليست لجان وطنية، وقد تعودنا، بالتجربة، إن «الثنائية» بين فتح وحماس، معناها التقاسم الذي يؤسس لأزمات جديدة، لأنه يقوم على التجاذب الثنائي، وعلى النظرة الفتوية للسلطة باعتبارها مغنماً، وليست مسؤولية وطنية وظيفتها خدمة الشارع والناس، لذلك كنا أول من دعا إلى تشكيل لجان وطنية تكون معنية بمساعدة الوزراء على تسلم وزاراتهم، وكنا أول من دعا لرفع العقوبات الجماعية عن القطاع، وإطلاق برنامج طوارئ تنموي في القطاع، لحل مشاكله التي تراكمت خلال أكثر من عشر سنوات.. وأرى أن تتشكل لجنة وطنية عليا، من جميع الفصائل الفلسطينية، تكون معنية بمساعدة الطرفين، ودعم تحركات الأشقاء في القاهرة، لوضع أجنحة خاصة لكل وزارة، وبكل قضية، وتتابعها لجان وطنية ميدانية تشارك فيها فعاليات وطنية وشعبية مستقلة، ليكون اتفاق المصالحة اتفاقاً وطنياً شاملاً.

وما اتفقت عليه جميع الفصائل الفلسطينية في القاهرة في مايو ٢٠١١، يشكل أساساً وطنياً لإنهاء الانقسام الأمر الذى يتطلب تنحية بعض الشعارات الاستفزازية من قبل هذا الطرف أو ذاك، وعدم طرح القضايا الشائكة من موقع المزايدة بل طرحها على طاولة الحوار الجماعي، الوطني الشامل، والالتزام بما يتم الاتفاق عليه.

### ■ كيف يمكن تجاوز العقبات الكبيرة التي تواجه المصالحة على الأرض؟

■ ■ أولاً أدعو الطرفين لتقديم الاعتذار العلني لشعبنا، عن جريمة الانقسام التي ارتكباها وألحقت الضرر والكوارث بالقضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، فالاعتذار هو تأكيد على وجود الإرادة الوطنية الصادقة، لإنهاء الانقسام؛ والإرادة الوطنية الصادقة هي العامل الرئيسي لإنجاح الاتفاق.

وأدعو الشقيقة مصر، التي تحملت كالعادة مسؤولياتها القومية في جمع الطرفين وإنهاء الانقسام، أن تواصل دورها المنشود والمشكورة عليه، وتحركاتها الحميدة لإزالة العقبات التي تستطيع إزالتها، كلما تعطلت مسيرة المصالحة.

وأؤكد أن الضغط الشعبي الفلسطيني سيبقى عنصر قوة على الطرفين للسير بالاتفاق حتى الحدود المطلوبة، ولولا هذا الضغط ودور القوى الديمقراطية اليسارية والتقدمية والليبرالية، خوف الطرفين من خطورة الانفجار الشعبي، ضد السياسات الفاشلة التي اتبعاها في إدارة ملف الانقسام، لما جاءت فتح وحماس للحوار الوطني الشامل في القاهرة في أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٣ وفي غزة ٢٠٠٦، ولما خضعا للمبادرة المصرية، ومع ما رافقها من ضغط أخوى، وهو «ضغط محمود» سنجتاه كثيراً خلال الفترة المقبلة.

### ■ كيف يمكن تجاوز «المحاصصة» بين فتح وحماس وبناء وحدة وطنية

حقيقية؟

■ ■ الصراع على المحاصصة بنى أساس الانقسام، والذي بدأ في ورقة

المجلس التشريعي الثاني، عام ٢٠٠٦، وتعمق مع تشكيل حماس لحكومتها الأولى، على قاعدة الانفراد بالبرنامج وجميع الوزارات، وانقل إلى الشارع في صراع دموي للهيمنة على المؤسسات، بين الطرفين. وصار مشهد التقاتل مشهداً شبه يومي، ما ألحق ضرراً كبيراً بسمعنا الوطنية والقومية وبصورة قضيتنا في عيون الرأي العالمي.

وانتهى الأمر بالانفجار الكبير، رغم قيام حكومة المحاصصة، بين فتح وحماس، واستمرت الاعتقالات والاعتقالات المضادة، والاعتقالات والاعتقالات المضادة، وكل هذا على حساب القضية الوطنية ومصالح الشعب.

ومنذ سنوات ونحن ندعو لضرورة تطوير القوانين الانتخابية، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، ما يفتح الباب أمام أوسع فريق وطني لدخول المجلس التشريعي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تقوم على مبدأ الشراكة الوطنية.

كذلك ندعو لبناء مؤسسات السلطة على أساس الكفاءة والقدرة، وليس على أساس الولاء الحزبي والتنظيمي والسياسي. فهذه المؤسسات هي ملك للشعب. نضع أساساً أكاديمياً وقانونياً للوظيفة، ونفتح الباب أمام كل أبناء الشعب، ونبعث الروح الحزبية عن الإدارة والأجهزة الأمنية.

## الإحتلال هو المشكلة وليس السلاح

### ■ كيف يمكن تجاوز نقطة الخلاف حول السلاح؟

■ ■ لا نرى أن سلاح المقاومة هو المشكلة، المشكلة هي في الإحتلال، والاستيطان والحصار الإسرائيلي والعدوان اليومي على شعبنا، وبالتالي سلاح المقاومة، وسيلة للدفاع عن شعبنا في القطاع، وهو إحدى أدوات المقاومة الشعبية الشاملة: السياسية، والنقابية والفكرية والميدانية. وهو الذي دافع عن شعبنا في جميع مراحل النضالية، في داخل الأرض المحتلة وخارجها، وأجبر العدو على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والجلوس معها على مائدة المفاوضات.

ونرى أنه لا تعارض بين بندقية المقاومة وبندقية السلطة لإدارة الشأن الداخلي، كأمن داخلي وقضاء؛ على أن يتشكل لفصائل المقاومة غرفة عمليات مشتركة لها مرجعية سياسية، تضع خطة دفاعية شاملة عن القطاع، ويلتزم الجميع بقرار وقف إطلاق النار عندما نرى ذلك ضرورياً. وملتزم جميعاً بالقتال، في خطة شاملة، عند الخطر الداهم وبناء على قرار وطني موحد بيده قرار «الحرب والسلام»، وهذا من شأنه أن يضع حلاً للمسألة.

## ■ ما توقعاتكم لاجتماع الفصائل الفلسطينية فى القاهرة لإقرار اتفاق المصالحة؟

■ ■ من جانبنا، نحن ندعو لتطوير الدعوة لهذا الاجتماع، وألا تتعلق بالفصائل وحدها، بل ندعو لاجتماع تعقده لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تضم رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامين لجميع الفصائل، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وشخصيات وطنية فلسطينية، لتكون محطة لمراجعة سياسية شاملة، نطوى فيها ملف أوصلو وتداعياته الكارثية، ونستعيد العمل بالبرنامج الوطني الفلسطيني، لنزع الشرعية عن الاحتلال وعزل دولة الكيان، والذهاب بالقضية إلى مؤتمر دولي تحت رعاية مجلس الأمن، وبمشاركة دول عربية، من بينها مصر، والأردن وسوريا، وتحت سقف قرارات الشرعية الدولية، بما يضمن ويكفل حقنا فى الإستقلال والسيادة والحرية والعودة وتقرير المصير.

كل هذا يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على تنظيم الانتخابات الشاملة، الرئاسية، والتشريعية للسلطة، والمجلس الوطني.

## الإنتخابات الشاملة حالة ملحة

■ ما استعدادات الجبهة للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني؟

■ ■ نحن، على الدوام، على استعداد لخوض الانتخابات، فنحن من دعاة

إجراء الانتخابات الشاملة منذ اتفاق ٤ مايو ٢٠١١، وما قبل ذلك بسنوات، فالانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، والديمقراطية بنظام التمثيل النسبي الكامل، هي أدواتنا نحو بناء الديمقراطية الداخلية بين القوى السياسية وفي إطار المؤسسة الرسمية وفي العلاقة مع الشعب، وهي سبيلنا في الوحدة الوطنية الراسخة، وهي سبيلنا إلى الشراكة الوطنية الحقيقية بديلاً للهيمنة، والتفرد، أو المحاصصة والتقسام والتجاذب الثنائي.

■ وهل الوضع الراهن يتحمل إجراء هذه الانتخابات أم يفضل تأجيل بعضها إلى مرحلة مقبلة؟

■ ■ الوضع الراهن يتطلب أكثر من أي وقت مضى إجراء الانتخابات الشاملة، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني لا يكون إلا عبر الانتخابات الديمقراطية النزيهة والشفافة، خاصة أننا مقبلون على استحقاقات سياسية خطيرة تتمثل في تزايد التعنت الإسرائيلي، وتغول الاستيطان.

أما تأجيل الانتخابات فمعناه إدامة الحالة السياسية العنثية، وإدامة حالة الإنفراد والهيمنة الفئوية وتهميش المؤسسات، خاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وتعطيل المجلس التشريعي، واستبدال عمل المؤسسات بالمراسيم الرئاسية والقوانين الوزارية ■

٢٠١٧/١١/١١

## نايف حواتمة يتحدث لـ «القدس» المقدسية و«الغد» الأردنية عن مستقبل القضية الفلسطينية بعد المصالحة

في حوار شامل تحدث نايف حواتمة الأمين العام للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مئوية بلفور لصحيفتي «القدس» المقدسية و«الغد» الأردنية عن المصالحة الوطنية وكواليس أجواء لقاء الفصائل بالقاهرة، وعدد من القضايا الأخرى، كالعقوبات على غزة وحكومة الوحدة ووقف المفاوضات والتنسيق الأمني ومبادرة السلام الغربية وصفقة القرن، ودعا حواتمة، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيسها، رئيس السلطة محمود عباس، لإعادة بناء الوحدة الوطنية بانتخابات برلمانية ورئاسية جديدة على أساس التمثيل النسبي الكامل لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، بشكل جامع وموحد للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والشتات.

وطالب حواتمة القيادة الفلسطينية، بتشكيل مرجعية وطنية عليا موحدة للمفاوضات من كل القوى التي تدعو لحل سياسي شامل متوازن، عملاً بقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، واستعادة الغائب الأكبر «المشروع الوطني الفلسطيني الموحد - مشروع تقرير المصير والدولة والعودة»، وذلك لإحباط مشروع حكومة اليمين، واليمين المتطرف الإسرائيلي برئاسة نتنياهو، وحذر من أن صفقة القرن، أو «الصفقة الترامبية»، المقدمة للعرب على طريقه الصفقات التجارية، لا يمكن لها أن تمر، لأنها كارثة تستكمل بلفور و«ساكس - بيكو».

## سياسة فلسطينية جديدة

وطالب حواتمة بتحقيق سياسة فلسطينية جديدة وموحدة، تقوم على وقف المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان بالكامل، وتشكيل مرجعية وطنية عليا للإشراف على كل العمليات السياسية والتفاوضية، بديلاً عن احتكار فريق أو سلو للقرار السياسي والمفاوضات العبيثة المدمرة، لأن «إسرائيل» ترفض الدخول في برنامج واضح محدد المرجعيات والصفات للحل النهائي، والالتزام بسقف زمني للوصول إلى تسوية شاملة، على أن تكون الأولوية في إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية وفق إعلان القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني بآلياتها العملية الخمسة، واتفاق ٤ مايو/أيار ٢٠١١ بالإجماع الوطني في القاهرة، وتطبيق قانون الانتخابات بالتمثيل النسبي الكامل بالإجماع الوطني ٢٠٠٣ في القاهرة وعمان مايو/أيار ٢٠١٣ ومصادقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عليه في رام الله في مايو/أيار ٢٠١٣، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير ٢٠١٥/٣/٥ «بوقف التنسيق الأمني» مع دولة الاحتلال، ووقف إلحاق وتبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد إسرائيل، محذراً من اندفاع نحو المؤتمر الإقليمي الذي تعمل له إدارة ترامب وحكومة نتنياهو - لبيرمان بمبدأ غزة على أكتاف مصر، وما يتبقى من الضفة على أكتاف الأردن.

## تشكيل حكومة وحدة وطنية

وأكد حواتمة ضرورة إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة القواسم المشتركة التي أنجزناها معاً بحوار وبرامج عشر سنوات كاملة من عمر الانتفاضة والمقاومة (إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني). وآخر لا أخيراً قرارات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة رئيس المجلس بالحوار الوطني الشامل،



١٠-١١ يناير ٢٠١٧ في بيروت، وبالتوازي تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة (١٣) فصيل وشخصيات مستقلة) لإنهاء وتفكيك هيكليات وأذرع الانقسام، لتواصل اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني أعمالها بهدف تجهيز آليات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (المجلس الوطني، لجان المجلس، انتخاب لجنة مستقلة لإدارة الصندوق القومي الفلسطيني) وفق قانون التمثيل النسبي الكامل مايو/أيار ٢٠١٣ بالإجماع الوطني، وقرارات ٢١ يوليو/تموز ٢٠١٧ بانتصار انتفاضة القدس.

### المصالحة ورفع العقوبات عن غزة

وأكد الأمين العام للجبهة الديمقراطية على أن الاتفاق في صفوف الفصائل المنطوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتحديد القوى الديمقراطية الفلسطينية وفتح وبحضور الرئيس محمود عباس كان «بمجرد ما أن تعلن حماس حل اللجنة الادارية الحساوية لإدارة قطاع غزة، وأن تقبل بحكومة التوافق على قطاع غزة، والذهاب بعدها إلى إنتخابات رئاسية وبرلمانية، ترفع العقوبات عن قطاع غزة، لكن هذا الأمر لم يقع؛ وبالتالي أكدنا على ذلك في إجتماع التنفيذية لمنظمة التحرير في رام الله، مع كل القوى الديمقراطية، لكن أبو مازن أصر بأنه لن يرفع العقوبات إلا بعد أن يتأكد من أن تسلم المعابر، والأوضاع في قطاع غزة.

### لقاء الفصائل القاهرة

وأوضح حواتمة إلى أن كافة القضايا الوطنية الكبرى ستكون موضوع بحث في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ضمن اللقاء الوطني الفلسطيني الشامل، قائلاً: «نحن حركة تحرر وطني تستدعي كل التيارات وكل الاتجاهات في صفوف شعبنا، والإطار الذي اتفقنا عليه في عام ٢٠٠٥ بالقاهرة، حيث أجمعنا على أن نلتقي جميع الفصائل والقوى في القاهرة وفي إطار وطني موحد، يؤدي إلى حكومة وحدة وطنية شاملة، نقود إلى وحدة وطنية شاملة وانتخابات برلمانية

بالتمثيل النسبي الكامل».

وأكد أنه لم يعد ممكناً لحماس وفتح أن يستمرا بالانقسام، مستدرِكاً أنه كان ينبغي أن تبدأ الأمور بالقاهرة بالكل الفلسطيني، وفقاً لما اتفقنا عليه مراراً، بأربعة برامج وقرارات وحدة وطنية ٢٠٠٥ بالقاهرة، ٢٠٠٦ بغزة، ٢٠٠٩ بالقاهرة و٢٠١١ بالقاهرة.

وأضاف: الأساس وثيقة الوفاق الوطني في ٢٠٠٦ التي جرى توقيعها في غزة، وحملت توقيعات ١٣ فصيلاً، ومؤسسات المجتمع المدني، وعدد وافر من الشخصيات النقابية والسياسية، وتعد هي الإطار للانتقال من الانقسام إلى الوحدة الوطنية، وشملت تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة تعمل على حل كل الإشكالات في القطاع، وأن تنتقل إلى إنتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة بموجب قانون الانتخابات الذي وضع بالقاهرة. وبعد الانتهاء من الانقسام بكل أشكاله، وتمكين حكومة التوافق لتسلم كل الصلاحيات في قطاع غزة، يتم إلغاء كل أشكال العقوبات، وحل القضايا المطروحة على جدول أعمالنا في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني.

وقال: «نتطلع لتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة حتى نكون موحدين في خوض معركتنا الرئيسية، بمرجعية وقيادة سياسية ائتلافية وطنية موحدة، على قاعدة الشراكة الجامعة، وتوفير الأسس المادية للصمود المجتمعي، في سياق التنوير للقضية والحقوق الفلسطينية، والذهاب لمحكمة الجنايات الدولية، ضد مصادرة وهدم المنازل التي يقابلها مشاريع الاستيطان والتهويد الاستعماري».

## ١٠٠ عام على وعد بلفور

وتابع الأمين العام للجهة الديمقراطية: «إنه وبعد ١٠٠ عام على وعد بلفور المشؤوم، يقف الفلسطينيون وجهاً لوجه أمام الجدار الصهيوني العنصري، وأمام

وجه دولة «الآبارتهيد» الذميم، وعلى مرأى من الأمم المتحدة، وقبضة واشنطن الإمبريالية بالفيتو، مع التذكير، أن القرار الذي أصدرته جمعيتها العامة توصيتها رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، وإنشاء دولتين فيها، إحداها لليهود والأخرى للفلسطينيين، هي التوصية التي سماها الكثيرون «خطأ التقسيم»، استندت لها «إسرائيل». تحت أكاذيب الحق التاريخي لليهود (شعب الله المختار)، لإعلان قيامها ليلة ١٥ مايو/أيار عام ١٩٤٨.

## الاحتفال والاعتذار

وأوضح حواتمة أن بريطانيا الإمبريالية هي (أم الصبي الصهيوني) وقابلته المولدة، وهي تعرف هذا اللقيط جيداً، من ولادته الدموية المشوهة، والأسلحة والمجازر التي ارتكبت بالافتلاع الفلسطيني، بالقتل والترويع هي الكولونيالية البريطانية وبرعاية انتدابها ومشاريعها الإمبراطورية باقتسام وتقسيم العالم الثالث بعد الحرب العالمية الأولى، ثم عملها على طمس القضية برمتها، وإزالة كلمة فلسطين عن الخارطة السياسية، ولكن بالرغم من كل ذلك، حصلت فلسطين لدى منظمة اليونسكو على قرار عدم علاقة اليهود بـ«حائط البراق» المرواني بدعم من سبع دول عربية هي (المغرب والجزائر ولبنان وعمان ومصر والسودان وقطر).

وإنقذ حواتمة تيريزا ماي رئيسة حكومة بريطانيا وهي «تحتفل» بمئوية «وعد بلفور المشؤوم» حيث تشكل اللامساواة وازدواج المعايير الكولونيالية الإمبراطورية أحد العوامل الأساسية في إثارة العنف، والإرهاب، مما يحد من التنمية البشرية وتعطيلها، منطبق الطفيليات وسرقة مقدرات الشعوب.

مؤكداً أن أفكار تيريزا ماي الكولونيالية على منهج بلفور بتقسيم واقتسام العالم، في الوقت الذي تخلص به العالم من سيسيل رودس العنصري الشهير، مؤسس روديسيا في الجنوب الإفريقي، يجري إعادة الاحتفال بالمنهج الكولونيالي

(تيريزا ماي) العنصري ممثلاً بلفور ووعده في فلسطين، ونحن على يقين بأنه ستزال هذه الآثار الذميمة، من فلسطين التاريخية أجلاً أم عاجلاً.

## وعد بلفور على الصعيد الفلسطيني

يتابع، أما الآثار المترتبة على وعد بلفور مشهودة على امتداد قرن من الزمان، تداعيات على ضفتي الصراع الفلسطيني والعربي - الاسرائيلي.

وشدد «أن معركة الشعب الفلسطيني ضد تهويد تاريخه وثقافته سوف تزداد ضراوة في المستقبل، لأن «إسرائيل» لن تتراجع عن هدفها الرامي إلى ابتلاع كل فلسطين، وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وباقي المدن، مستغلة ضعف العرب وتشتتهم، وانقسام البيت الفلسطيني من داخله، فضلاً عن هيمنة واشنطن وحلفائها، الداعم الأكبر لإسرائيل».

وأكد أن الشعب الفلسطيني مطالب اليوم بالوحدة، ليتمكن من متابعة نضالاته على كافة الأصعدة وأشكالها، ويستعيد أرضه ووطنه.

## جدوى المنظمات الدولية

استطرد الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: «رغم اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة على حدود ٤ يونيو/ حزيران ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة القرار ١٩/٦٧ ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، بالإضافة إلى إجراءات أخرى بشأن اللاجئين والاستيطان، فإن الاهتمام والاعتماد على الأمم المتحدة لم يوصل الحق لأصحابه، لأنه يحتاج إلى تغيير في موازين القوى، فواشنطن تستخدم الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها فقط، ومصالح حليفها الإستراتيجي «إسرائيل».

## استخلاص العبر والنتائج

وقدم حواتمة السيناريو الأمثل للخروج من الكوارث والأزمات المحيطة بالقضية، وتمثلت برأيه في "توظيف قدرات شعبنا الفلسطيني في كل أماكن وجوده في عملية إدارة الصراع، ووقف التنازلات والتمسك العنيد بالبرنامج الوطني الموحد، أول مصادر القوة الفلسطينية، في مواجهة الخلل في ميزان القوى، والثاني يتطلب العودة سريعاً إلى الديمقراطية الفلسطينية وقوانين التمثيل النسبي الكامل، فهي العامل الجوهرى والرئيسي في صيانة القضية الفلسطينية، بل إنها أساس البناء للهوية الوطنية الفعالة، التي تقوم على «التعدد والاختلاف، الوحدة والائتلاف، تحت راية برنامج القواسم المشتركة»، الدرس البليغ لنضالات الشعوب ضد الاستعمار الكولونيالي والآبارتيد العنصرى، فهي الإرادة الفعالة في التاريخ الإنساني.

وهذا يتطلب اطلاق مبادرات مبكرة لا مكان فيها «للمفاجأة»، وخلق الوقائع على الأرض وفي الميدان الفلسطيني والمحيط العربى والدولى، فيك جهود تحشيدتها للقوى الوطنية، القومية والدولية الإنسانية.

## ربع قرن من الفشل

وتخوف القيادى الفلسطينى حواتمة من أن مراحل الفشل المتتالية التى لحقت بالجانب الفلسطينى منذ توقيع اتفاقية أوسلو قبل ٢٥ عاماً، وما تمخض عنها من استعمار اسرائيلى تضاعف ٨ مرات منذ أوسلو ١٩٩٣ وحتى الآن، كل هذا يتطلب سياسة فلسطينية موحدة يتقدمها: وقف المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان بالكامل، وتشكيل مرجعية وطنية عليا للإشراف على كل العمليات السياسية والتفاوضية، بدلاً عن احتكار فريق أوسلو للقرار السياسى والمفاوضات، العبثية المدمرة والانقسام المدمر بين فريقى الصراع على السلطة والمال والنفوذ،

لأن «إسرائيل» ترفض الدخول في برنامج واضح محدد المرجعيات والصفات للحل النهائي، والالتزام بسقف زمني للوصول إلى تسوية شاملة.

## مبادرة السلام العربية

ودعا حواتمة الأنظمة العربية التمسك بالمبادرة العربية للسلام نصاً وروحاً، بموقف عربي موحد، ومرجعية عربية والانتقال لدور فاعل لإقرار السلام المتوازن في المنطقة، السلام الجامع بين حق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ عاصمتها القدس المحتلة وحق عودة اللاجئين، وعودة الجولان السوري للوطن الأم، ومزارع شبعا اللبنانية «لتصفية اثار عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧»، بما يتطلب من قرار دولي لإقامة مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، والرعاية الدولية للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

وحذر حواتمة من الأوهام التي يروج لها العديد من الأنظمة العربية، في التعويل على موقف الولايات المتحدة الانفرادي، بدون ممارسة الضغوط المطلوبة على المصالح الأمريكية الاقتصادية والتجارية والسياسية على مساحة البلاد العربية.

وقال: "إن الوصول إلى هذا الحل يستدعي تفكيك المستوطنات الاستعمارية الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية، وهدم الجدار العنصري غير القانوني وفق القرارات الدولية (محكمة العدل الدولية)، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وشجب خرق حقوق الإنسان المنهجي اليومي في فلسطين، ممثلاً بالعقاب الجماعي، وحصار قطاع غزة، وإزالة حواجز تقطيع الأوصال والتفتيش، ومجازر القتل اليومية التي لا تنتهي أمام بصر العالم كله".

ودعا المجتمع الدولي ومؤسساته وأحرار العالم والرأي العام الدولي لممارسة

الضغوط على «إسرائيل»، وفضح إجراءاتها العنصرية، وإلى الاتحاد الأوروبي للقيام بدور مستقل وفعال في حل الصراع في الشرق الأوسط، يبدأ بتحرير سياسته في هذه المنطقة من هيمنة الولايات المتحدة. صفقة القرن واستهداف القضية الفلسطينية

وأعلن حواتمه عن رأيه في «صفقة القرن»، فقال إن صفقة القرن، أو الصفقة الترامبية، المقدمة للعرب على طريقه الصفقات التجارية، لا يمكن لها أن تمر، لأنها كارثة تستكمل بلفور وسايكس - بيكو، لا يمكن لها أن تتجح.

وحذر، من الاندفاع نحو المؤتمر الإقليمي الذي تعمل له إدارة ترامب وحكومة نتنبا هو - لبيرمان «الحلول الإسرائيلية - الإقليمية العربية - غزة على أكتاف مصر، وما يتبقى من الضفة على أكتاف الأردن»، والقفز عن حقوق شعبنا بالدولة والعودة وتقرير المصير، والارتداد إلى ما قبل قمة الجزائر العربية ١٩٧٣، والرباط العربية عام ١٩٧٤، والاعترافات الدولية الشاملة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

### تواصل تدويل القضية الفلسطينية

وأكد حواتمة على أهمية استكمال عمليات تدويل القضية الفلسطينية بالعودة إلى الأمم المتحدة وتقديم منظمة التحرير/ الائتلافية والسلطة الفلسطينية مشروعات القرارات الثلاث الجديدة وهي: «الإعتراف بدولة فلسطين عضواً عاملاً كامل العضوية عملاً بقانون الأمم المتحدة «متحدون من أجل السلام United for peace»، وقرار جديد «بالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن» والقرار الجديد الثالث «دعوة الأمم المتحدة لحماية ارض وشعب فلسطين بقوات دولية» ■

٢٠١٧/١٠/٣١





# منوية وعد بلفور.. نكبة واحتلال ومقاومة نحو تجاوز «المفاجآت» والأوهام ... الفلسطينيون وتحديات النكبة السبعينية

[إضاءة على واقعا الفلسطيني – الحلول والمخارج]

نايف حواتمة

الأمين العام للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

## مجلة «الحرية» الفلسطينية

■ سبعون عاماً على النكبة الوطنية القومية الكبرى، نكبة شتات والحاق. نكبة ومقاومة. نكبة وحق العودة. المأساة اغتصاب الأرض، الاحتلال، استعمار الاستيطان خلقت قضية اللاجئين؛ فلسطيني الشتات والمخيمات، وبعد أن أمضت الضفة الفلسطينية عشرين عاماً في الإطار القانوني للدولة الأردنية، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وضعف هذه السنوات تحت الاحتلال الصهيوني. خمسون عاماً تحت الأسر وعمليات التهويد النشطة المنهجية الدؤوبة، والتي ابتدأت مع اليوم الأول للاحتلال لما تبقى من جغرافيا فلسطين. الواقع المرير ذاته مع قطاع غزة، بؤرة الاكتظاظ والكثافة السكانية لمليون فلسطيني، في بقعة كناية عن لسان ضيق ٣٦٥ كم<sup>٢</sup> من أرض فلسطين التاريخية.

وفي الخارطة الواقعية الراهنة للتشظي الفلسطيني، تبرز الآن قضية القدس وفلسطيني القدس، الذين يعيشون في القدس الشرقية تحت الاحتلال منذ خمسين عاماً، حيث يجري تمييزهم ببطاقات زرقاء تمييزاً عن الضفة واحتلال عام

١٩٦٧، فضلاً عن الفلسطينيين العرب في مناطق الـ ٤٨ الذين يتشبثون بأرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، ويهويتهم الوطنية، ولكنهم بحكم النكبة يحملون «جنسية اسرائيلية».

خمسون عاماً في الثورة والانتفاضة، في التطور والنضج المتفاوت بين التيارات الفلسطينية تحت سقف البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد، البرنامج الوطني المرحلي على طريق تقرير المصير والدولة والعودة.

أمام مرارة هذه الحقائق في لوحتها الواقعية للتشطي الفلسطيني في مشهده المختزل، دار الزمن دورته والصراع الفئوي السياسي والطبقي على السلطة بين فتح وحماس، فريقي الإنقسام بحثاً عن إتفاقات المحاصصة الاحتكارية الأحادية والثنائية، بدورات إقتتال أمني، سياسي، إعلامي ثنائي لم يتوقف منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، إلى أن تم «تتويجه» باتفاق المحاصصة الثنائي ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، والذي أنتج جحيم الحرب الأهلية، وحروب الانقلابات العسكرية التي غادرتها الدول العربية منذ ستين عاماً، وعندنا لا زالت تداعياتها تتوالى فصولاً دامية، لتدحرج كرتها الانقلابية إلى فصل قطاع غزة عن الضفة بانقلاب ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧. والآن بعد أكثر من عشر سنوات عجاف إنقسام مدمر، بما يحمل من تداعيات، ويشي بتسهيل تنفيذ مخططات صهيونية مرسومة منذ احتلال عام ١٩٦٧، للتخلص من «كابوس» القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية بخريطتها السالفة والمعاشة، بدءاً من منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية، والتي غاب عنها الائتلاف الحقيقي منذ اتفاقات أوسلو الجزئية والمجزوءة حتى يومنا هذا. ومع ذلك لا زالت م. ت. ف. الكيان الفلسطيني السياسي والقانوني الممثل الشرعي والوحيد للشعب، في تجمعاته المختلفة. بيد أن هذه الحقائق الواقعية ليست قدراً، رغم طغيان حالة التراجعات عربياً عن «برنامج تصفية آثار عدوان ٦٧»، وانجازات حرب أكتوبر ٧٣، وتفكك وانهيار التضامن العربي وقرارات القمم العربية، وحروب الخليج العربي الثلاث، وتدابير اتفاق أوسلو ومفاوضات ربع

قرن في نفق مسدود، من فشل إلى فشل على الجانب الفلسطيني، والحروب الداخلية الأهلية الطائفية والمذهبية في محيط الشرق العربي...

• • •

إن كل هذه الكوارث إستثمرها الإحتلال وإستعمار الإستيطان التوسعي الإسرائيلي الصهيوني.

المطلوب فلسطينياً وقف متوالية الأزمات الداخلية على طرفي الصراع وطريقها المدمر والمسدود، في معادلة قوامها «المنتصر خاسر»، لأن القضية ذاتها ستكون خاسرة. فمتوالية الأزمات تبتلع الآن ما تبقى من إنجازات الشعب الوطنية، بتدمير الذات، والمطلوب الخروج من عنق الزجاجة، ومواجهة المعادلة الصهيونية نحو إسرائيل الكبرى (الإحتلال، إستعمار التوسع الإستيطاني، تهويد القدس، العنصرية)، بالمشروع الوطني الموحد والموحد (تقرير المصير، الدولة، العودة).

دون أن نكتشف جديد، في هذا الاستخلاص، فمنذ قرابة قرن من الزمن تقول المعادلة الصهيونية إن جوهر الصراع هو الأرض. يقابله فلسطينياً راهناً بؤس الصراع بين فتح وحماس صراع «السلطة والمال والنفوذ» بديلاً عن الوحدة الوطنية وفق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير (٥ آذار/ مارس ٢٠١٥). وقرارات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في ١٠-١١ يناير ٢٠١٧ في بيروت بالإجماع، وقرارات إنتصار إنتفاضة القدس في ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٧، وقرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٧ وبيان التنفيذية بالإجماع، بما يملئ من إستحقاقات تضع القضية برمتها في خطر حقيقي أمام إستراتيجية الإدارة الأمريكية، وبرنامج التوسع الاستعماري الإسرائيلي، بإستغلال التناحرات والتناقضات.

الاستخلاص الوطني المنشود؛ فضلاً عن إستخلاص القراءة الموضوعية

لحقائق القضية الفلسطينية ومسيرتها التاريخية، هو في توظيف قدرات شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده في عملية إدارة الصراع، ووقف التنازلات والتمسك العنيد بالبرنامج الوطني الموحد، أول مصادر القوة الفلسطينية، في مواجهة الخلل في ميزان القوى. والثاني يتطلب العودة سريعاً إلى الديمقراطية الفلسطينية وقوانين التمثيل النسبي الكامل، فهي العامل الجوهرى والرئيسي في صون القضية الفلسطينية، بل إنها ذاتها أساس البناء للهوية الوطنية الفعّالة، التي تقوم على «التعدد والإختلاف. على الوحدة والإئتلاف، تحت راية برنامج القواسم المشتركة»، وهو الدرس البليغ لنضالات الشعوب ضد الاستعمار الكولونيالي والأبارتيد العنصري، فهي الإرادة الفعّالة في التاريخ الإنساني.

• • •

الآن؛ التساؤلات الكبرى تفرض نفسها فلسطينياً، فهي تفاجأ بتسويات «إسرائيل» حول «الدولة اليهودية» و «تبادل الأراضي» و «مشاريع الإلغاء» و «التوطين للاجئين» وعموم الأعمدة الصهيونية لدفن مشروع حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، لكن القراءة الوحيدة الإئتلافية المهمومة بالصراع العربي والفلسطيني - «الإسرائيلي» التي نقرأ ما بين السطور، سبق وأن كان عليها أن تطلق مبادرات مبكرة لا مكان فيها للمفاجأة، وخلق الوقائع على الأرض وفي الميدان الفلسطيني والمحيط العربي والدولي، في جهود تحشيدتها للقوى الوطنية، القومية والدولية الإنسانية.

وبالعودة إلى التاريخ الصهيوني القريب، فإن خطط وأفكار «الفصل الأحادي» و «الجدار العنصري» و «تبادل المناطق»، هي من إنتاج حزب العمل وتفاهماته مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة «الديمقراطية والجمهورية». أما هذه المشاريع، فمرجعيتها مشروع إيغال ألون نائب رئيس وزراء حكومة الماباي (العمل راهناً) عام ١٩٦٧، وعلى هذا المشروع بنى إسحق رابين رئيس وزراء حزب العمل «إتفاق أوسلو١» والرسائل المتبادلة مع أبو عمار (ياسر عرفات) في ٩/٩/١٩٩٣،

واتفاق أوسلو، بتقسيم الضفة الفلسطينية إلى مربعات (أ، ب، ج) والاحتفاظ بـ ٦٠٪ في المربع (ج) إحتلال كامل، وبالذات هذه هي المساحة التي حدها مشروع ايغال آلون للضم «لحدود إسرائيل الجديدة» بقوة الأمر الواقع الاحتلالي، مباشرة إثر هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وبذات السياق؛ برزت خطط وأفكار حزب العمل في مفاوضات كامب ديفيد ٢ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، وطابا (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١) ب: «الانسحاب من كل قطاع غزة وتفكيك المستوطنات في القطاع (٢١ مستوطنة)، والانسحاب من ٨٨,٥٪ من أراضي الضفة، بدون القدس الكبرى ١٢٠ كم٢ من أرض الضفة، بعد أن كانت مساحتها ٦ كم٢ فقط تحت الإدارة الأردنية، وتقسيم القدس القديمة (محاضر كامب ديفيد ٢ وطابا، تقرير السيناتور الأمريكي ميتشيل في ٢١ مايو/ أيار ٢٠٠١)، وتبادل المناطق بضم الكتل الاستيطانية الكبرى لدولة إسرائيل مقابل منطقة رمال حالوتسا في جنوب شرق النقب، بنسبة ٨٪ من أرض الضفة، و ١٪ من رمال حالوتسا». كذلك برنامج عميرام متسناح الانتخابي في آذار/ مارس ٢٠٠٣، وقد كان زعيماً لحزب العمل، وأعلن بوضوح في حال فوز حزبه بالانتخابات «ستسحب حكومته من كل قطاع غزة (قوات ومستوطنين)، والقيام بالفصل الأحادي الجانب في الضفة، بانسحاب واسع إلى خطوط تحتفظ بها الحكومة للمفاوضات النهائية، واستكمال بناء الجدار (العنصري) الفاصل الذي بدأت حكومة الليكود (السابقة والحالية) العمل به، تقسيم القدس (الأحياء العربية للعرب، الأحياء اليهودية لليهود)، لا عودة للاجئين». (كتاب حواتمة: «الانتفاضة ... الاستعصاء ... فلسطين إلى أين؟!»، الفصل الخامس:

«غياب المشروع الوطني الفلسطيني الموحد ... مطر المشاريع الإسرائيلية، المشروع بالأرقام والأسماء وتبادل الأراضي»، (أربع طبعات - الطبعة الأولى ٢٠٠٥ - دار الاهالي، دمشق).

في ١٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤، عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها

شارون الخطة بأكملها أمام الرئيس الأمريكي بوش الابن في القمة بينهما في واشنطن. إستوحى شارون خطته من برنامج متسناح تحت عنوان «الانسحاب الكامل والأحادي الجانب من قطاع غزة + خطة الانطواء والتجميع في الضفة»، والتي طرحها أولمرت في برنامجه الانتخابي بعد دخول شارون في الغيبوبة، وحُطيت خطة شارون بالدعم الكامل من بوش الابن ، لكنها جوبهت بمعارضة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فالأمم المتحدة ترى فيها إشارات خطيرة على قرارات الشرعية الدولية (مجلس الأمن، الجمعية العامة)، ومنها ما هو خاص بقرار الأمم المتحدة ١٩٤، وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، فقد نصت رسالة بوش الابن على ما يتناقض مع القرار ١٩٤، وحرافياً تقرر الرسالة إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بأمن (إسرائيل)، وبما يحقق مصالح «الدولة اليهودية»، وكما يبدو جلياً فإن إطار «العمل الواقعي والمتفق عليه والعادل والنزيه» بحسب رسالة بوش؛ لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين، كجزء من اتفاق المرحلة النهائية، سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلاً من توطينهم في «إسرائيل» [ كتاب حواتمة .. المصدر السابق]. أما الاتحاد الأوروبي فكان له ذات قراءة الأمم المتحدة لـ «خطة فك الارتباط ورسائل الضمانات»، معلناً أنه «لن يعترف بأية حدود خارج حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، عملاً بالقرارات الدولية، ولن يعترف بأية حلول لقضية اللاجئين خارجة عن القرارات الدولية الخاصة باللاجئين».

• • •

تمثل قضية اللاجئين الفلسطينيين، جوهر وأساس في القضية الفلسطينية، فلا للتوطين والتهجير مدوية، بل العودة وفق القرار الأممي ١٩٤، وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بحدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في هذه المرحلة، وإصرار الفلسطينيين في مناطق الـ ٤٨ على انتمائهم القومي وكامل حقوقهم كمواطنين فوق أرض آبائهم وأجدادهم. فهم «القنبلة الديمغرافية» في

مواجهة «يهودية الدولة» التي تطمس حقوقهم الوطنية، وتصادر حقوق المساواة في المواطنة بسياسة عنصرية، التي ستذهب مثل باقي الدول الثيوقراطية، ومثلما ذهبت مقولة «شعب الله المختار». فهي دولة عنصرية، مثلما نظام الأبارتيد السابق في جنوب أفريقيا. فضلاً عن الحقيقة وهي أنه لا توجد يهودية واحدة بل متنوعة تنتمي إلى أكثر من مائة أثنية في أقطار العالم. ولذات الأسباب والاتجاه «القنبلة الديمغرافية»، جاءت خطط «تبادل المناطق وسلخ كتل سكانية عربية كبيرة مع الأرض التي تقف وتعيش عليها داخل «الخط الأخضر»، مقابل ضم المستوطنات (الإستعمارية) الكبرى في الضفة وفي القدس وغلان القدس الشرقية (العربية) لدولة إسرائيل». هكذا بنى شارون ومعسكر اليمين - خطه ومشاريعه (الليكود، كاديفا ...) ب «تبادل المناطق»، فهي قد بدأت بالمساومات التي جرت على طاولة مفاوضات كامب ديفيد ٢ (بارك، حزب العمل).

•••

الآن؛ لقد حمل الانفجار الشعبي في قطاع غزة ضد الحصار الوحشي، وحالة النقمة والغلاء و نفاذ التموين، الإشارة الصارخة، نحو تحول تصعيدي في مسيرة الكفاح الشعبي، وأن هناك أغلبية صامتة، قد كسرت حاجز الخوف على ما وصلت إليه الأوضاع الفلسطينية، وبينما المركز القيادي الموحد والائتلافي الفلسطيني معطل ومنقسم، لا يسيطر على السياسة أو الحدود والموارد، وأكدت الحاجة إلى قدرات مركز فلسطيني وطني موحد وبراغماتي، وقد بات بالإمكان توفيره ديمقراطياً، ممثلاً ب «إعلان القاهرة» (آذار/ مارس ٢٠٠٥ )، و «وثيقة الوفاق الوطني» التوحيدية ٢٠٠٦، والمبادرات التي قدمتها الجبهة الديمقراطية (٢٠٠٧/٧/٤)، الديمقراطية والشعبية (٢٦ /١٠/٢٠٠٧)، التعاون الثلاثي (الديمقراطية، الشعبية، الجهاد الإسلامي) (٦/١٢/٢٠٠٧)، والخروج من الحالة الخطرة والشاذة على قضيتنا، بفصل الضفة عن القطاع، والقطاع عن العالم، ومحاولة تطويع القطاع الصامد تحت عناوين «إسرائيلية» تعيد عقارب الزمن إلى

ما قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتجميع مشاريع حكومة أولمرت - باراك واليمين المتطرف برئاسة نتنياهو في يومنا (٢٠١٧) نحو «إسرائيل الكبرى» بتهويد وأسرلة القدس وضم والحاق الضفة الفلسطينية بدولة إسرائيل، إلى ما قبل البرنامج الوطني المرحلي الموحد لائتلاف م.ت.ف عام ١٩٧٤.

•••

٢٥ عاماً منذ اتفاقات أوسلو ١٩٩٣، ربع قرن من فشل إلى فشل على الجانب الفلسطيني وما تمخض عنه، استعمار توسعي اسرائيلي تضاعف ٨ ثماني مرات منذ أوسلو ١٩٩٣ حتى الآن.

إن هذا كله يستدعي سياسة فلسطينية جديدة موحدة في المقدمة:

أولاً: وقف المفاوضات حتى يتوقف الاستيطان بالكامل، وتشكيل مرجعية وطنية عليا للإشراف على كل العمليات السياسية والتفاوضية، بديلاً عن إحتكار فريق أوسلو للقرار السياسي والمفاوضات العبثية المدمرة، لأن «إسرائيل» ترفض الدخول في برنامج واضح ومحدد المرجعيات والصفات للحل النهائي، والالتزام بسقف زمني للوصول إلى تسوية شاملة، والأولوية هي إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية وفق إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني بألياتها العملية الخمسة، واتفاق ٤ أيار/ مايو ٢٠١١ بالإجماع الوطني في القاهرة، وتطبيق قانون الإنتخابات بالتمثيل النسبي الكامل بالإجماع الوطني في القاهرة وعمان أيار / مايو ٢٠١٣ ومصادقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عليه في رام الله في مايو ٢٠١٣، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير ٢٠١٥/٣/٥ «بوقف التنسيق الأمني» مع دولة الإحتلال، ووقف الحاق وتبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد اسرائيل.

إن استئناف المفاوضات بعد مؤتمر أنابوليس، ومفاوضات كامب ديفيد تموز ٢٠٠٠ وطابا ٢٠٠١، والمفاوضات لمدة ٩ اشهر مع حكومة نتياهو بإدارة



جون كيري وزير خارجية أوباما من تموز ٢٠١٣ - إلى نيسان ٢٠١٤ إلى  
الفضل، والآن في زمن ترامب أكثر من ٢١ جولة بين الإدارة الأمريكية والسلطة  
الفلسطينية تدور في الفراغ، بينما إسرائيل تواصل مشروعها التوسعي الإستعماري  
الإستيطاني. ٢٥ عاماً مفاوضات بلا مرجعية ملزمة تستند إلى الشرعية الدولية،  
وبلا ضمانات دولية وآلية ملزمة، وبلا جداول زمنية محددة وملزمة، وحصرها  
في مفاوضات ثنائية بعيداً عن أي تدخل دولي بإستثناء واشنطن المنحازة لـ  
«إسرائيل»، وفي ظل الإنقسام الفلسطيني المدمر، وإستمرار حروب العدوان  
الصهيوني الدموي (حرب «السور الواقي» على الضفة ٢٠٠٢، الحروب الثلاث  
على غزة ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤)، والتوسع الإستعماري الإستيطاني، وإستكمال  
بناء الجدار العنصري والحصار، تدخل السلطة الفلسطينية والمتصارعون على  
النفوذ والمال وإتفاقات المحاصصة الثنائية السلطوية الإحتكارية البائسة، في مأزق  
ومتاهة جديدين. مترافقاً بهزال وتفكك النظام السلطوي العربي وصراع محاوره  
وحروبه الاهلية والداخلية.

ثانياً: ندعو الأنظمة العربية إلى التمسك بالمبادرة العربية للسلام نصاً  
وروحاً، بموقف عربي موحد، ومرجعية عربية والإنتقال لدور فاعل لإقرار السلام  
المتوازن في المنطقة. السلام الجامع بين حق شعب فلسطين بتقرير المصير  
والدولة المستقلة على حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، عاصمتها القدس المحتلة  
وحق عودة اللاجئين، وعودة الجولان السوري للوطن الأم، ومزارع شبعا اللبنانية،  
بما يتطلب من قرار دولياً لإقامة مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة،  
استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، والرعاية الدولية للدول الخمس دائمة العضوية  
في مجلس الأمن الدولي.

ثالثاً: إن الوصول إلى هذا الحل يستدعي تفكيك المستوطنات الإستعمارية  
الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية، وهدم الجدار العنصري غير القانوني وفق  
القرارات الدولية (محكمة العدل الدولية)، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين،

والعرب وشجب خرق حقوق الإنسان المنهجي اليومي في فلسطين، ممثلاً بالعقاب الجماعي، وحصار قطاع غزة، وإزالة حواجز تقطيع الأوصال والتفتيش، ووقف مجازر القتل اليومية التي لا تنتهي أمام بصر العالم كله.

رابعاً: على ذات السياق نحذّر عربياً من الأوهام التي يروج لها العديد من الأنظمة العربية، في التعويل على موقف الولايات المتحدة الانفرادي، بدون ممارسة الضغوط المطلوبة على المصالح الأمريكية الاقتصادية والتجارية والسياسية على مساحة البلاد العربية، ونحو الموقف السياسي القومي المشترك وفق المصالح العربية العليا.

خامساً: نتوجه إلى حملة القيم الإنسانية والرأي العام الدولي لممارسة الضغوط على «إسرائيل»، وفضح إجراءاتها العنصرية، وإلى الإتحاد الأوروبي للقيام بدور مستقل وفعال في حل الصراع في الشرق الأوسط، يبدأ بتحرير سياسته في هذه المنطقة من هيمنة الولايات المتحدة، والخروج من نقده المحدود للأوضاع القائمة إلى النقد العلني العملي، في صياغته للتضامن مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل، والانتقال لدور فاعل لإقرار السلام المتوازن في المنطقة، نحو المؤتمر الدولي الذي سبق لروسيا والصين وفرنسا أن طالبت به. فالأولوية هي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ضحية السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية وإستعمار الإستييطان والإحتلال العسكري، بالتعبئة المؤسساتية للرأي العام الدولي، والخروج من ازدواجية المعايير الأمريكية والكيل بمكيالين.

• • •

الآن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيسها، ورئيس السلطة، محمود عباس مدعوون للتالي:

أولاً: إعادة بناء الوحدة الوطنية بانتخابات برلمانية ورئاسية جديدة على أساس التمثيل النسبي الكامل لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، الجامع الموحد

للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة والشتات. ودمقرطة المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة، والشتات بإنتخابات الشراكة الوطنية بقوانين التمثيل النسبي الكامل (جامعات، نقابات، إنتخابات محلية وأهلية في المناطق المحتلة والشتات.. الخ)، اطلاق الحريات العامة، في الضفة وقطاع وغزة وقف الإعتقالات.

ثانياً: تشكيل مرجعية وطنية عليا موحدة للمفاوضات من كل القوى التي تدعو لحل سياسي شامل متوازن عملاً بقرارات الشرعية الدولية. هذه الخطوات الرئيسية لتجاوز الانقسام، واستعادة الغائب الأكبر «المشروع الوطني الفلسطيني الموحد - مشروع تقرير المصير والدولة والعودة». وبالوحدة الوطنية تحت سقف المشروع الوطني الموحد نحاصر ونحبط مشروع حكومة اليمين واليمين المتطرف الاسرائيلي برئاسة نتنياهو، بترك المفاوضات تدور في الفراغ والطريق المسدود كما هو جاري على امتداد ٢٥ عاماً من اتفاق أوسلو ١٩٩٣ - ٢٠١٧...

ثالثاً: نحذر من اندفاع نحو المؤتمر الإقليمي الذي تعمل له ادارة ترامب وحكومة نتنياهو - لبيرمان وفق «الحلول الإسرائيلية - الإقليمية العربية بحيث تبقى- غزة على أكتاف مصر، وما يتبقى من الضفة على أكتاف الأردن»، والقفز عن حقوق شعبنا بالدولة والعودة وتقرير المصير، والارتداد إلى ما قبل قمة الجزائر العربية (١٩٧٣)، والرباط العربية (عام ١٩٧٤)، والاعترافات الدولية الشاملة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وعضوية دولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة (٢٠١٢)، وقرار مجلس الأمن الدولي «الرقم ٢٣٣٤ ديسمبر ٢٠١٦ بالوقف الكامل للاستيطان»، وحق شعبنا في الوجود المستقل على أرض فلسطين المحتلة.

على منظمة التحرير الفلسطينية - الإنتلافية تقديم مشاريع القرارات الجديدة للأمم المتحدة: الإعتراف بدولة فلسطين عضواً عاملاً كامل العضوية عملاً بقانون الأمم المتحدة «متحدون من أجل السلام United for peace»، وقرار جديد «بالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية

الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن» والقرار الجديد الثالث «دعوة الأمم المتحدة لحماية ارض وشعب فلسطين بقوات دولية».

رابعاً: نحذر من «مطر المشاريع الإسرائيلية» الأسود بفصل غزة بالكامل عن الضفة، مشاريع اليمين واليمين المتطرف برئاسة نتنياهو، مشروع الحل الإقليمي مع أقطار عدد من الدول العربية «لتطبيع العلاقات مع دولة اسرائيل» قبل حل قضايا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وفق مرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

خامساً: العمل الفوري من أجل إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة القواسم المشتركة التي أنجزناها معاً بحوار وبرامج عشر سنوات كاملة من عمر الانتفاضة والمقاومة (إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني ... وأخراً لا أخيراً قرارات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة رئيس المجلس بالحوار الوطني الشامل. في ١٠-١١ يناير ٢٠١٧ في بيروت. وبالتوازي تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة (١٣ فصيل وشخصيات مستقلة) لإنهاء وتفكيك هيكليات وأدع الانتقسام، لمواصلة اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني أعمالها لتجهيز آليات الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية (المجلس الوطني، لجان المجلس، انتخاب لجنة مستقلة لإدارة الصندوق القومي الفلسطيني) وفق قانون التمثيل النسبي الكامل أيار/ مايو ٢٠١٣ بالإجماع الوطني، وقرارات (٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٧) بانتصار انتفاضة القدس.

•••

هذا طريق الخلاص، طريق وحدة الشعب والتصعيد الكفاحي لجماهير الوطن والشئات، ومسؤوليتنا تحويلها إلى تحول نوعي على الأرض ودولياً، معزز كفاحياً، وإخراجه من العفوي إلى المنظم، وتحويله إلى مد كفاحي لا إلى حدث عابر.

ندعو لتطبيق وتنفيذ إتفاق ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ وبالرعاية المصرية في القاهرة

بين فريقَي الانقسام المدمّر (فتح وحماس) لأكثر من عشر سنوات عجاف في وصراع سلطوي إنقسامي على النفوذ والمال والحكم تحت سقف إتفاق أوسلو، والعودة إلى الكل الفلسطيني الذي انجز اتفاق ٤ أيار/ مايو ٢٠١١ بالحوار الشامل في القاهرة (١٣ فصيلاً وشخصيات مستقلة) للإشراف على تطبيق الإتفاق ووضع الآليات العملية الملموسة لتنفيذه، ونحذر من محاولات عناصر في داخل فريقَي الانقسام تعمل على تعطيله.

شعبنا وأرضنا في مرحلة تحرر وطني، لا في مرحلة تقاسم «السلطة والمال والنفوذ».

هذه خريطة الخلاص من الإحتلال وإستعمار الإستيطان تحتاج إلى كل القوى والتيارات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية الديمقراطية بقوانين حركات التحرر الوطني، وعلى قاعدة شركاء في النضال والمقاومة والسياسة والبرنامج الوطني الموحد. أما سياسة المحاصصة الثنائية فهي سياسة إنقسامات وفشل وضياح. هذه هي الدروس الأساسية من تجارب مؤوية بلفور، نكبة وإحتلال ومقاومة ■

٢٠١٧/١١/٢



# مئوية ثورة أكتوبر جديد تاريخ البشرية.. «ثورة أكتوبر الاشتراكية»..

نايف حواتمة

الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وكالة سبوتنيك / موسكو

ثورة أكتوبر في عام ١٩١٧، ثورة «الأيام العشرة التي هزت العالم»، هي ثورة تعبر بامتياز عن الروح الروسية الوقادة، على إمتداد التاريخ، وعن حقبة هي الأهم في تاريخ روسيا، حين قدمت تجربتها في الاشتراكية. نقول تجربة، لأن العديد من الباحثين والمختصين، وكذلك قراءات بعض الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الثورية والشيوعية لهذه التجربة، أجمعت على أنها قامت بعملية تحول جذري في التاريخ البشري، عبر التاريخ الروسي. وكما هي ملك للروس.. هي أيضاً ملك للبشرية.

وبعد إنهيار التجربة، ثار نقاش تاريخي في أصقاع الأرض كافة، في تسعينيات القرن الماضي، ولما يزل بعد. عدنا إلى كتب لينين والبلاشفة في سياق عصرهم، وكتب التيار الإصلاحي في سياق ذات التاريخ، كما جرت فبركة ما سمّي بـ «وصية بليخانوف» والتي دحضها الموثقون الروس، بأنها مفبركة في معاهد الغرب الأمريكية المختصة بدراسة روسيا.

## مقومات الصمود والانتصار

نقصد بالروح الروسية على إمتداد تاريخها، مقومات الصمود والانتصار، ومقومات الذهنية والعقلية الروسية، وأثرها في الفرد الروسي، والصمود في زمن خاطف. كما أننا نشاهد هذه الروح رهنأ بقوة، وهي مذهلة تعيد إكتشاف «الدهشة المخبوءة» لدينا، ونحن في عصرٍ نتعدم فيه الدهشة بالعودة لأطنان ماكتب عن «ثورة الأيام العشرة التي هزت العالم»، والتاريخ الجبار لروسيا. البعض يقرأه قراءة ترتبط بـ بليخانوف مؤسس التيار الاصلاحى في الماركسية الروسية في «البدايات النظرية»، لكننا أمام التجربة الإشتراكية الروسية نستخلص بأن: «تاريخ البشرية في القرن العشرين، كان سيمضى في درب آخر، لولا هذه الثورة»، فقد قضت على النظام القيصرى الاقطاعى شبه الرأسمالى، مسجلةً بداية إنهيار الإمبراطوريات الإستعمارية، من جانب ومن جانب آخر تصاعد الحركات الاشتراكية والعمالية، وحركات التحرر الوطنى في جنبات العالم..

تقدمنا نحن في المشرق العربى وفي فلسطين بالذات على قراءة كتب لينين، وكتاب زعيم التيار الإصلاحي (المناشفة) بليخانوف في خمسينيات القرن الماضى، حول «دور الفرد في التاريخ..»، بليخانوف وكتابه بالذات، وبحسب أعداء الاشتراكية، أعداء البلاشفة، هو من أدخل «فايروس الماركسية» إلى روسيا، بل أيضاً إلى أماكن عديدة في جنبات هذا العالم، وقام بترجمة «البيان الشيوعى» إلى اللغة الروسية، وأسس في منفاه في جنيف أول منظمة ماركسية روسية بإسم «تحرير العمل»، ثم أسس لاحقاً: «إتحاد الإشتراكيين - الديمقراطيين الروس في الخارج»، فضلاً عن كتبه في الفلسفة وعلم الإجتماع والثقافة التي كانت توزع سرا.

النقاش دار ويدور بين التيار الإصلاحي (المناشفة)، أي أنه آمن في درب التطور الرأسمالى، مما يناسب الماركسية الأوروبية في البلدان المتطورة في الغرب الأوروبى، وقد تعرف على فلاديمير إيليتش لينين في العام ١٨٨٩، وأسس معه



جريدة «الشرارة»، وبدأ بالتحضير لعقد المؤتمر الثاني لحزب العمال الإشتراكي الديمقراطي الروسي، معتبراً أنه من السابق لأوانه التحضير للثورة الإشتراكية، برز هذا في مقولته: «إن التاريخ الروسي لم يطحن بعد من الحنطة ذلك الدقيق الذي ستصنع منه بمرور الزمن كعكة الإشتراكية»، عاد إلى روسيا بعد ثورة أكتوبر، وتوفى في فنلندا في (أيار/مايو ١٩١٨) ودفن في بتروغراد، وقال عنه أحد مريديه: «لقد كان للمسيح يهوداً فقط، أما لدى بليخانوف فعددهم كبير» قاصداً البلاشفة.

أما لينين فقد علق في العام ١٩٢١ بأن المرء لا يمكن أن يصبح شيوعياً واعياً وحقيقياً إلا بعد دراسة جميع ما كتبه بليخانوف في الفلسفة، لأنه أفضل ما كتب في جميع الأدب العالمي حول الماركسية.

### انجازات نوعية

ما يهمننا هنا في السرد، غياب حقائق، هي أن لينين فور عودته إلى روسيا قدّم «موضوعات نيسان» التي دعا فيها إلى تحويل ثورة شباط ١٩١٧ البرجوازية - الديمقراطية إلى ثورة إشتراكية، منطلقاً من مبدأ قطع السلسلة في أضعف حلقة فيها، أو حرق المراحل، وكان هناك موقفان: الإصلاح، واللينيني المتمثل بشعار: «السلطة للسوفييتات، والأرض للفلاحين، والمصانع للعمال، والسلام للشعوب» هذه الدعوة وجدت التقافاً واسعاً في صفوف الناس، دون أن تغفل أن لينين قام بإلغاء «الشيوعية العسكرية» معلناً عن الخطة الاقتصادية الجديدة «النيب» لإعمار البلاد، وأن تقف الدولة على قدميها، لمواجهة حروب القوى الداخلية المضادة لتوزيع الأرض وتحقيق السلام، ولمواجهة التدخل الخارجي، وأطماع الدول الاستعمارية في أراضي روسيا وثرواتها. وبدأ تنفيذ الخط الخمسية: «إعمار البلاد، كهرباء البلاد، بناء الصناعات الثقيلة»، وسريعاً ما حققت البلاد الاكتفاء الذاتي، وتم تطوير الصناعات والعلوم والاجتماع والطب، وبناء العلم والعلماء، في نهوض قياسي متسارع. سرعة قياسية في إعادة بناء

ما دمته الحروب المختلفة. هنا برزت بجلاء الروح الروسية الموصوفة، وبرزت أكثر حين نجح الاتحاد السوفيتي في قهر أعتى قوة عسكرية في أوروبا، في الحرب العالمية الثانية، عندما هاجمت جحافل وجيوش النازية الألمانية الاتحاد السوفيتي، وجرى دحرها وهزيمتها وإسقاط نازية برلين، ورفع العلم السوفيتي فوق مقر الرايخستاغ. تعبيراً عن أن الروس يقفون صفاً واحداً لدى وقوع هجوم خارجي على بلادهم، أعيد إعمار ما سببته الحرب الضارية النازية الألمانية. أيضاً بزمن قياسي، صنع الاتحاد السوفيتي القنبلة الذرية، وأطلق الأقمار الصناعية، قدم أول رجل (غاغارين) للسير في الفضاء.

في هذا الجانب، وفيما يخص بلدان العالم، أرغمت ثورة أكتوبر الامبراطوريات الإمبريالية على التخلي عن مستعمراتها، وأرغمت السلطات الرأسمالية على تخفيف إستغلال الكادحين. ساندت وساعدت حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كشفت اتفاق سايكس - بيكو لتقسيم واقتسام البلاد العربية والشرق الأوسط بين الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية. كشفت «وعد بلفور» «بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين» على أرض الشعب الفلسطيني وحسابه وهو يشكل ٩٠٪ من السكان، بينما اليهود أقل من عشرة بالمئة ١٠٪، وأعلنت ثورة أكتوبر أن «الصهيونية حركة رجعية إستعمارية».

بعد تسعينيات القرن العشرين، بيد الدولة الروسية اليوم كم هائل من الوثائق ومن الأرشيف الضخم للدولة، يجري نبشه وتمحيصه على يد خبراء موثوقين، يأخذون وقتهم في معالجة أرشيف هذا التاريخ ورقة ورقة، في مهنية رفيعة، بعيداً عن الإيديولوجيا، لإستخلاص العبرة والدروس، علماً أن النهوض الروسي الراهن والمتسارع .. هو بحد ذاته استخلاص الكثير من هذه الدروس..

روسيا بلاد غنية مترامية الأطراف، وهي أكبر بلدان العالم من حيث الجغرافيا (أورو - آسيوية)، يرمز لذلك نسرهما برأسين في اتجاهين - شرق وغرب. بمساحة سدس مساحة اليابسة تقريباً. يقطنها حوالي ١٤٥ مليون نسمة من مختلف الأديان

والأعراق، والثقافات والقوميات. على مدى قرون من التاريخ تعرضت لحروب، منذ ما قبل الغزو المغولي وبعده السويد، بولندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبروسيا الألمانية، وفرنسا نابليون بونابرت، والألمان قبل النازية وهتلر ومعه (حربان عالميتان).

## عوامل الانهيار

إن إنبهار التجربة الاشتراكية الروسية، لها عواملها الداخلية:

أولاً: في نقشي البيروقراطية، التي بدأت من داخل الحزب، وفي أجهزة الدولة وهيمنة مواقع الفساد.

ثانياً: غياب معادلة ماركس الشهيرة «إشتراكية الديمقراطية وديمقراطية الاشتراكية» وهذا كان «الغائب الأكبر» في تجربة الحزب والدولة ومؤسسات المجتمع.. نقابات وثقافات إلخ..

ثالثاً: الجمود الاقتصادي بعد أن استنفدت تجربة إقتصاد الدولة المركزي طاقتها، والبلاد في حالة أزمة فكرية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية.

رابعاً: الأزمة العامة في التجربة السوفيتية إمتدت إلى غياب العلاقات الديمقراطية الاشتراكية بين القوميات والبلدان السوفيتية.

خامساً: عجز مؤسسات الحزب الشيوعي السوفيتي عن تقديم «الحلول الملموسة للواقع الملموس». تراكمت الأزمات والصراعات داخل الحزب إلى تيارات ونكتلات متناقضة (ماركسية، ديمقراطية إجتماعية، ليبرالية سياسية، توترات قومية حادة، إقتصاد السوق، الأسواق تضبط نفسها...).

هكذا إنفجر الحزب والدولة في داخل كل منها، فكان ما كان: إنبهار وتفكك الاتحاد السوفيتي، إنبهار وتفكك الحزب، إنبهار التجربة الاشتراكية السوفيتية.

كما كان لها امتداد من العامل الخارجي، برز جلياً بعد الإنبهار السوفيتي

في محاولات تقطيعها إلى ثلاث دول، وقد واصل الغرب الإمبريالي عداؤه لروسيا، ولذات الروسية، رغم إنهيار التجربة الاشتراكية وتفكك الإتحاد السوفيتي، لخوفه من نهوضها (سباق التسلح، حرب النجوم، الحصار الاقتصادي التكنولوجي، والحروب الأيديولوجية والإعلامية بإننتصار الرأسمالية وهزيمة الاشتراكية، وللإنفراد الأمريكي بقيادة العالم، كما يشتهي).

لقد أدى اختلال توازن القوى إلى الحرب على يوغسلافيا وتقسيمها، وإلى أحداث البلقان، والحرب على العراق، ثم عبر وكلاء الإرهاب العالمي في سوريا والعراق مجدداً، وليبيا واليمن: الحرب عبر وكلاء كما أسست وبرزت دولة الخلافة (داعش)، ومنظمات القاعدة.

إن عموم الحروب التي شنها (الناتو)، والتحالفات التي تقودها واشنطن في القرن الحادي والعشرين ومنذ مطلعها، لا تخضع لأحكام القانون الدولي العام، أو مؤسساته، حيث جرى تهميش دور الأمم المتحدة، عبر حروب (الوكالة) وهي حروب متخفية، لكنها لا تخفى على أحد، تستخدم لتنفيذ المخططات ضد كل من يخرج عن طاعة واشنطن، ما يؤدي إلى إنبعاث الفاشية الجديدة، على غرار ما يجري في أوكرانيا، وصعود القوى المنطرفة اليمينية والفاشية الجديدة في عموم جنات أوروبا ذاتها..

إن جملة غوتة التي كررها لينين كثيراً: «النظرية، رمادية اللون يا صديقي، لكن شجرة الحياة خضراء إلى الأبد». شجرة الحياة الروسية عميقة الجذور، ضاربة في أرضها، خضراء يانعة، وهي خير معبر عن روسيا الراهنة، في نموذجها وروحها في فن الحياة على الطريقة الروسية. فالواقعية الروسية الراهنة، وذهنيته الجماعية، وتعاقبها في أجيالها، وفي خضم تقدمها العلمي الباهر وخلصاته الثورية، وفي خضم الحراك الضخم والمأساوي للأفكار في عالم اليوم، بينها وبين نظام مروع ومتوحش يفرض فرضاً بقوة الحديد والنار والمقابر الجماعية، وميديا الأكاذيب والإعلام والحروب بالوكالة، وأزمات ومافيات الرأسمالية المحافظة،

والليبرالية الجديدة، والحصار الاقتصادي. يبرز جلياً من جديد البحث الروسي عن «عالم ما بعد حضارة الغرب ولصالح الحضارة الانسانية»، ومعه الروح التوافقية للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، الباحثة عن استقرار لهذا العالم في توازن محكم في مواجهة أخطار ومغامرات متوحشة، بل ومواجهة الكوارث المخبوءة مخططاتها في الإدراج، وقد رسمت ملامحها، نحو عالم العنصرية الرأسمالية المتوحشة ذات اللون الواحد والملاحم الفاشية.

إن الصعود السريع لروسيا من الرمد والركام، هو مقاربتها من جانب العلم ووظيفة التربية والتعليم، التي أخذت مديات عالية، بدءاً من التشجيع على التفكير والبحث الذاتي، وإلغاء عملية التلقين، والدفع إلى الكشف الخاص عن النشاط الذهني والتفكير الذاتي، والتصويب الذاتي في حال الوقوع بأخطاء، أي تعميق ديناميكية العلم والاختصاص، والتبادل المعرفي المباشر، بعيداً عما نسميه نحن العرب «اليقينيات» الراسخة.

هذه الأضواء الكاشفة الموجزة للقدرات الجماعية الروسية، وإحدى المميزات الهامة حين تتصاعد في المنعطفات الحادة، تتوضح مفاهيم كيف تتكامل السياسة مع الفكر وصناعة البشر والعلماء، فضلاً عن الأدب والإبداع، من (الموجبات) والقنانة وعذابات الريف والاستغلال المدمر. والعمال وفقراء المدن. هي حقل متكامل في الواقع الاجتماعي.

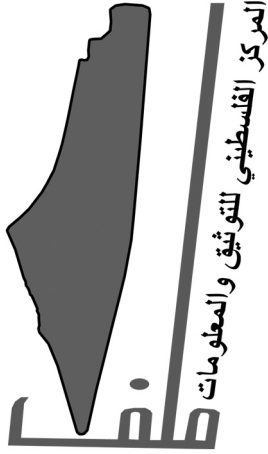
تحية للروح الروسية الناهضة، التي تبني البشر قبل الحجر. للعقلية والذهنية الجماعية في الدفاع عن كل ما هو إنساني، وصولاً إلى صناعة العلم والعلماء في تراكمها نحو الحرية والديمقراطية: التنمية من جديد والعدالة الاجتماعية ■

٢٠١٧/١١/٨

## إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١ - قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن .. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدنية
- ٩- الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين
- ١٠ - الإنتفاضة الثانية.. والبنديقية
- ١١ - الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)
- ١٤ - في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥ - في ذكراه المؤتومة.. وعد بلفور في مدار سايكس - بيكو
- ١٦ - اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) .. برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧ - نايف حواتمه.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية





السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .